وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955–سكيكدة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية والخاصة –سكيكدة–

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة: إشرافالأستاذ:

بونور سلوى جقريف علي

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
أحسن ركي	رئيسا	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955
علي جقريف	مقررا	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955
بوجمعة ديبون ساهل	مناقشا	أستاذ مساعد أ	20 أوت 1955

السنة الجامعية 2017/2016

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة وإجراء مقارنة بين هذه البنوك لتحديد أهم الفروقات بينهما فيما يتعلق بمدى إدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية المطبق.

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بإعداد استبيانة وتوزيعها على (56) موظف ضمن الإدارة العليا والمتوسطة في البنوك التجارية العمومية والخاصة بولاية سكيكدة، وقامت الباحثة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها:

– يتسم نظام الرقابة الداخلية بمستوى عال من الفاعلية في البنوك التجارية الخاصة.

– يتسم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية بمستوى متوسط من الفاعلية خاصة فيما يخص نظم الرقابة الإدارية.

الكلمات المفتاحية: نظام الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية.

Summary

This study aimes to evaluate the effectiveness of the internal control system in public and Privat commercial banks , and to make a comparison between the bankes to determinate the Most important gaps between them , with regard to the dimension of the internal control regime applied and undestood.

And to achieve the objectives of the study , the rechercher prepared a questionnaire and distributed to 56 employées within the upper and middle management in commercial and public banks in the state of Skikda , and the researcher used the statistical analysais program SPSS in analysing data and delecting hypotheses .the study concluded some results and the most important are:

- The internal control system is characlerized high level of efficiency in foreigh commercial banks.
- The internal control system has an average level of effectiveness especially with regard to control system .

Key Words : internal control system, internal audit

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

شكر

الحمد لله وحده الذي أعانني على إكمال هذه المذكرة وإخراجها إلى حيز الوجود

ولا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف" جقريف علي" على إشرافه على هذه المذكرة وملاحظاته وتوجيهاته المستمرة والقيمة والتي لولاه ما خرج هذا الجهد المتواضع إلى حيز الوجود..

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى من أمدني يد العون والمساعدة في فترة التربص وكذلك الأساتذة الذين تكونت على أيديهم خلال المرحلة الجامعية.

الإهداء

الحمد لله تملأ الميزان والصلاة والسلام دائما متصلان على خير من أرسل بالهدى ودين الحق

تحية عطرة فاح عبيرها ليملأ ما بين السماء والأرض إلى من غمرتني بحنانها وشملتني برعايتها إلى

مدرسة الأخلاق وصاحبة القلب الكبير... .....أمي الحبيبة

تحية طيبة كطلعة البدر بهاء إلى من ساندني ولم يبخل بالغالي والنفيس

وكان نعم الناصح .....أبي الغالي

إلى من أراده الله واختاره أن يكون رفيق العمر

إلى الشموع التي أضاءت لي مشواري وكانوا الدعم وجدار استنادي

إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وقرة عيني...لؤي

إلى عائلة زوجي وخاصة خالتي"خميسة" وعمي "مسعود"

إلى رفيقة الدرب والروح صديقتي وأختي العزيزة "إيمان"

وإلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كـــــــــــل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

سلـــــــــوى

قائمة الأشكال والجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	البنوك التجارية محل الدراسة وعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة	60
02	مقياس ليكرت لاستبيان الدراسة	65
03	قيمة كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة	67
04	خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية	68
05	المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنك	70
06	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الإدارية	72
07	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة المحاسبية	74
08	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الضبط الداخلي	77
09	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد المراجعة الداخلية	79
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك	81
11	تحليل اختبار t test لأبعاد نظام الرقابة الداخلية تبعا لطبيعة البنوك	83
12	تحليل اختبار t test للعينتين مستقلتين لأبعاد نظام الرقابة الداخلية تبعا لطبيعة البنوك	84
13	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير العمر	85
14	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير الدرجة العلمية	87
15	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير الدرجة العلمية	89
16	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير الوظيفة	90

17	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير الخبرة المهنية	92
18	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير مدى المشاركة في اتخاذ القرارات	94
19	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير العمر	95
20	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير التخصص العلمي	97
21	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير الوظيفة	98
22	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير الخبرة المهنية	100
23	نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير مدى المشاركة في اتخاذ القرارات	101
24	نتائج العلاقة بين نوع البنك وخصائص أفراد عينة الدراسة	103
25	خصائص أفراد عينة البنوك العمومية والخاصة	103

الفهرس

الفهرس

العنوان	الصفحة
الملخص	–
التشكرات	–
الإهداء	–
قائمةالجداول	–
الفهرس	–
مقدمة	أ– ح
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لنظام الرقابة الداخلية	
تمهيد	**1**
المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية	**2**
المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية	**2**
المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على تطور نظام الرقابة الداخلية	**5**
المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية وأنواعه	**7**
المبحث الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية، مقوماته، وخصائصه	**10**
المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية	**10**
المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية	**12**
المطلب الثالث: خصائص نظام الرقابة الداخلية	**15**
المبحث الثالث: أساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك	**17**
المطلب الأول: الإجراءات الإدارية والتنظيمية	**17**
المطلب الثاني: النظام المحاسبي في البنوك	**20**
المطلب الثالث: الإجراءات الرقابية المكملة	**25**
خلاصة الفصل	**28**
الفصل الثاني: المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية	
تمهيد	**30**
المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية	**31**
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المراجعة الداخلية ومفهومها	**31**
المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية	**34**
المطلب الثالث: معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية	**36**

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية وخطواتها	**40**
المطلب الأول: طرق فحص نظام الرقابة الداخلية	**40**
المطلب الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية	**43**
المطلب الثالث: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك	**44**
المبحث الثالث: تقييم الأداء في البنوك التجارية	**46**
المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء	**46**
المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء	**48**
المطلب الثالث: علاقة تقييم الأداء بنظام الرقابة الداخلية وأهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك	**53**
خلاصة الفصل	**57**
الفصل الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة	
تمهيد	**59**
المبحث الأول: منهجية الدراسة وخصائص عينة الدراسة	**60**
المطلب الأول: منهجية الدراسة وأسلوبها	**60**
المطلب الثاني: خصائص أفراد عينة الدراسة	**67**
المبحث الثاني: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	**70**
المطلب الأول: مستوى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية والخاصة حسب عينة الدراسة	**70**
المطلب الثاني: المقارنة بين المصارف العمومية والخاصة حول أبعاد نظام الرقابة الداخلية	**83**
المبحث الثالث: تحليل الفروقات الإحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية حسب خصائص عينة الدراسة	**85**
المطلب الأول: تحليل الفروق في إدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية للبنوك العمومية	**85**
المطلب الثاني: تحليل الفروق في إدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية للبنوك الخاصة	**95**
المطلب الثالث: المقارنة بين خصائص أفراد عينة البنوك العمومية والخاصة	**103**
خلاصة الفصل	**109**
الخاتمة	**110**
قائمة المراجع	
الملاحق	

مقدمة

تواجه البنوك اليوم أكثر من أي وقت مضى تحديات متعددة مصدرها أساسا اتساع البيئة الخارجية التي تمارس في إطارها نشاطها وسط العديد من المتغيرات التي تمتاز بالتعقد والتداخل حيث تعمل هذه المتغيرات على تحديد مكانة ومستوى وقيمة البنك في المجتمع سواء على الصعيد الوطني أو الدولي.

ونتيجة للتقدم العلمي والتقني في جوانب الحياة، تحتاج البنوك التي تشمل خدماتها العالم أجمع أن تحمي نفسها من المخاطر التي تتعرض لها من جراء تعاملها المالي المتنوع. فهي بهذا الجانب يحتم عليها أن تملك نظام رقابة داخلية فعّال بحيث يعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها ، حيث أن وضع نظام رقابة داخلية يمتاز بالكفاءة والفعالية، ويتم تطبيقه من قبل الأفراد والإدارة، يشكل حماية للبنوك من المخاطر التي تواجهها، ويقلل احتمالية التعرض لها إلى أدنى حد ممكن، ويتم ذلك عن طريق اكتشاف الأخطاء وحالات الغش التي قد تحدث في بدايتها وليس بعد فوات الأوان حيث يصعب التحكم فيها، وبالتالي تقليص الخسائر التي تتعرض لها البنوك إلى أقل ما يمكن وبالتالي المحافظة على هذه البنوك بما يمكنها من تحقيق المنافسة.

إضافة إلى ذلك فقد أولت الجهات التشريعية والمنظمات الدولية موضوع الرقابة الداخلية اهتماما بالغا، حيث وضعت لجنة بازل المعنية بالرقابة على أعمال البنوك إطارا لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وطلبت من البنوك الالتزام به، كما ركزت البنوك المركزية في مختلف الدول على هذا الموضوع من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للعمل المصرفي.

أولا: إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق جاءت هذه الدراسة لطرح السؤال الرئيسي التالي: **ما مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة؟**

وقد تفرعت من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مستوى تطبيق الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة؟
- هل توجد فروقات حول إدراك أبعاد الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك)؟

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- هل توجد فروقات حول إدراك أبعاد الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك)؟
- هل هناك علاقة بين الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وطبيعة البنوك التي تنتمي إليها (العمومية والخاصة)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

تتضمن الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

"لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية بين البنوك التجارية العمومية والخاصة".

الفرضية الرئيسية الثانية:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك)".

الفرضية الرئيسية الثالثة:

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك)".

الفرضية الرئيسية الرابعة:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة البنوك والخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة(العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك)".

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثالثا: التعريفات الإجرائية:

1- نظام الرقابة الداخلية:

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) نظام الرقابة الداخلية بأنه: "يشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة". وتقسم الرقابة الداخلية إلى:

أ-الرقابة الإدارية:

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.

ب-الرقابة المحاسبية

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات ودرجة الاعتماد عليه.

ج-الضبط الداخلي

وهو خطة تنظيمية تشمل كل الوسائل والإجراءات التي تهتم أساس بتعزيز الكفاية في حماية أصول وممتلكات المؤسسة من الاختلاس أو السرقة أو الضياع أو سوء الاستعمال وما ترتبط به من وسائل ومقاييس هدفها ضبط عمليات المؤسسة ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة وذلك بجعل كل موظف يراجع عمل الموظف الآخر لضمان حسن سير العمل وعدم حدوث أخطاء أو غش أو تلاعب بأصول وممتلكات المؤسسة.

2- المراجعة الداخلية:

عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي IIA المراجعة الداخلية على أنها: " نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمنظمة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها ويقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح لها بتحسينه، وهي بذلك تساهم في خلق التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعد على التقوية والرفع من فعاليتها".

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رابع: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية القطاع المصرفي في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع باعتباره المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، و خاصة إذا كان الأمر يتعلق بفاعلية نظم الرقابة الداخلية فيها والتي تعتبر من أهم النظم على الإطلاق في البنوك التجارية، وبالتالي فإن توفر رقابة داخلية فاعلة يساهم بجدية في مواجهة التحديات الكبيرة التي تتعرض لها البنوك وخصوصا فيما يتعلق بالمخاطر التي تواجهها وحماية أصول البنوك، وتوفير معلومات وبيانات محاسبية يعتمد عليها في اتخاذ القرارات السليمة.

كما تكتسب أهمية هذه الدراسة اهتماما بنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية على اعتبار معظم الدراسات القائمة بهذا المجال اهتمت بالمؤسسات الاقتصادية.

خامسا: أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة خاصة إلى توضيح مفهوم نظام الرقابة الداخلية والمقومات التي يرتكز عليها، وذلك من خلال دراسة نظرية شملت جوانب عدة تخص الكيفية التي تتبعها البنوك التجارية في تفعيل نظام الرقابة الداخلية داخلها، كما تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية من خلال إجراء دراسة ميدانية لعينة من البنوك العمومية والخاصة.

سادسا: دوافع ومبررات الدراسة:

توجد عدة دوافع أدت بي إلى اختيار هذا الموضوع دون سواه، وتتمثل في:

أ-الأسباب الموضوعية:

-الحاجة الماسة لنظام الرقابة الداخلية من قبل البنوك التجارية الجزائرية خاصة بعد الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة.

-الدور الكبير الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تحديد مكانة البنوك التجارية.

-الأهمية الكبيرة للبنوك التجارية في تمويل المشاريع الاقتصادية.

-قلة الدراسات المطبقة على الأنظمة المصرفية من حيث دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، إذ أن معظم الدراسات ركزت على المؤسسات الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ب-الأسباب الشخصية:

-الرغبة في اكتساب معارف عن هذا الموضوع.

-توفير مرجع يثري هذا الموضوع.

سابعا: منهج الدراسة:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع نجد بأن الدراسة تتطلب منا معالجته وفق منهجين هما:

المنهج الوصفي: استخدمت هذا المنهج في الجانب النظري المرتبط بالمفاهيم العلمية لنظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية وأساسياتهما.

المنهج التحليلي: استخدمت هذا المنهج في الجانب التطبيقي فيما يخص بتحليل العناصر المكونة للإستبانة.

ثامنا: الدراسات السابقة:

1-دراسة بوطورة فضيلة بعنوان "دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهداف نظام الرقابة الداخلية وأساليب الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية، كما تهدف إلى توضيح معالم نظام الرقابة الداخلية السليم في البنوك ودورها في تحقيق استقرار المعاملات والمؤسسات المصرفية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نظام الرقابة الداخلية يمثل:

-مجموعة من الإجراءات التي تضمن يقين إدارة الأعمال بصفة منظمة وحذرة.

-استعمال اقتصادي وناجح للوسائل.

-المعرفة والتحكم في المخاطر.

-نزاهة ومصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير والمحاسبة.

-احترام القوانين والأنظمة والإجراءات الداخلية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2-دراسة عيد عباد مناور الرشيد بعنوان : " تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الكويت، 2010.

هدفت الدراسة إلى تقييم فاعلية نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في الكويت، بالإضافة إلى بيان دور الرقابة الداخلية في العمل المصرفي للبنوك التجارية الكويتية، وتشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق رقابة داخلية فاعلة في البنوك التجارية الكويتية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة من النتائج كانت أهمها:

-تتسم نظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية وبشكل عام بمستوى متوسط من الفاعلية. وذلك بمكوناتها الثلاثة : الرقابة الإدارية ، الرقابة المحاسبية والمالية ونظم الضبط الداخلي.

-كما أن التزام البنوك التجارية الكويتية بتطبيق معايير الرقابة الداخلية المقبولة والمتعارف عليها بشكل عام متوسط.

-يتسم التدقيق الداخلي في البنوك التجارية الكويتية بالفاعلية.

3- دراسة برابح بلال بعنوان:" تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس، 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بمهامها المراجع الداخلي وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة المحاسبية، المالية، التشغيلية والإدارية، بالإضافة إلى الكشف عن نقاط الضعف فيها، تنبيه الإدارة بما قد تواجه من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك.

4-دراسة السعيد ميادة أبو بكر قسم الله بعنوان:"دور الرقابة الداخلية في ترقية الأداء بالبنوك التجارية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2008.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى الاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية وأثر فعاليتها في إدارة الموارد المتاحة بالبنوك التجارية ومعرفة المشاكل ونقاط الضعف التي تحد من كفاءتها.

ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة:

-يساهم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية في تحسين الأداء بصورة فاعلة من خلال تصحيح الانحرافات في الأداء المحاسبي وتفعيل الوعي الرقابي لدى العاملين.

-يوفر نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنوك التجارية ضمانا كافيا لزيادة الكفاءة التشغيلية والالتزام بالضوابط المحاسبية والمصرفية.

-يتوقف مدى كفاءة عمل المراجعة الداخلية في ظل التطبيق الإلكتروني بالبنوك التجارية على توافر الخبرة والإلمام بالتعامل الإلكتروني.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة التي تخدم عناصر الدراسة نجد بأن أغلب الدراسات ركزت على :

-أهمية نظام الرقابة في البنوك التجارية.

-دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.

-أهمية نظام الرقابة الداخلية في ترقية الأداء في البنوك التجارية.

-أهمية نظام الرقابة المحاسبية والإدارية في البنوك.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تركيزي على مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك التجارية العمومية والخاصة والمقارنة بينهما.

تاسعا: خطة الدراسة:

من أجل الإلمام بجميع عناصر هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين نظريين وفصل تطبيقي، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري لنظام الرقابة الداخلية من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، بحيث يضم المبحث الأول ماهية نظام الرقابة الداخلية والمبحث الثاني تعرضنا فيه إلى مكونات نظام الرقابة الداخلية، مقوماته، وخصائصه، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لأساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك، والفصل الثاني سنركز فيه على المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثلاث مباحث، في المبحث الأول سنخص بالذكر ماهية المراجعة الداخلية ، والمبحث الثاني سنتطرق فيه إلى طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية وخطواته، أما المبحث الثالث فقد خصص لتقييم الأداء في البنوك التجارية، أما بالنسبة للفصل الثالث فقد خصصناه للجانب التطبيقي من دراستنا بحيث ستكون دراستنا بناءا على تحليل نتائج ما توصلنا إليه في مجموعة من البنوك التجارية العمومية والخاصة.

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لنظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

لقد أدى التطور العلمي والتكنولوجي الذي صاحب هذا العصر إلى زيادة عدد الوحدات الاقتصادية وتعقدها، وزيادة المسؤوليات الملقاة على عاتقها في تحقيق أهدافها، وهو ما زاد من إمكانية توسع فجوة الخطر التي تهددها وبالتالي ظهرت الحاجة لتوفير الرقابة الكافية على كل ذلك. لذلك تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة دائمة ومستمرة وعملية ينبغي القيام بها بالمؤسسة في جميع مراحل العمل والأهداف الموضوعة لكونها أداة تؤثر على سلوك العاملين وحثهم على أداء العمل بطريقة أفضل.

إن اتساع نطاق البنوك وتشعب أعمالها وكذا التطور الكبير الذي تشهده في وقتنا الحالي خصوصا في أجهزة الاتصال والتكنولوجيا أدى إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة. الأمر الذي يدفع إلى ضرورة إيجاد حل من أجل التقليل أو الحد من هذه المخاطر وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية كأسلوب وقائي، ومساعد في الحد من المخاطر وتجنبها.

ومن خلال ذلك، سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية، مقوماته، وخصائصه.

المبحث الثالث: أساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية نظام الرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية لتحقيق السير السليم والمحكم للمؤسسات الاقتصادية، كما أنه يعد الأساس الذي يعتمد عليه في متابعة تنفيذ الخطط المرسومة التي تجسد سياستها من أجل الوصول إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

وسنحاول من خلال هذا المبحث تقديم ماهية نظام الرقابة الداخلية، حيث أنه سنتطرق في المطلب الأول لمفهوم نظام الرقابة الداخلية ثم العوامل التي ساعدت على تطور نظام الرقابة الداخلية في المطلب الثاني، وسنتطرق إلى أهداف نظام الرقابة الداخلية وأنواعه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية وهذا بسبب تعدد مراحل التطور التي مرت بها وتعدد معرفيها.

أولا: مراحل تطور وتبلور مفهوم الرقابة الداخلية

لقد تطور تعريف الرقابة الداخلية تاريخيا ليساير التطور الكبير في النشاط الاقتصادي والتجاري وما وافقه من نمو في حجم المشاريع والوحدات الاقتصادية، اتساع النطاق ومواكبة التطور في علم الإدارة وبصورة عامة يمكن تلخيص وإظهار المراحل التي مرت بها الرقابة الداخلية كما يلي:[1]

المرحلة الأولى:

هي مرحلة الرقابة الشخصية وقد تضمنت المفهوم الضيق للرقابة الداخلية، والذي تناسب مع طبيعة المشروعات الفردية الصغيرة التي سادت آنذاك، وفيها اقتصر تعريفها على أنها مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة والاختلاس، ثم امتدت لتشمل بعض الموجودات الأخرى مثل المخزون.

المرحلة الثانية:

[1] برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة،كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015،ص، 3-4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هي مرحلة الضبط الداخلي وقد شوهد في هذه المرحلة نمو في حجم المؤسسات وزيادة أنشطتها وعملياتها كما اتسع نطاقها الجغرافي، وبموجب ذلك اعتبرت الرقابة الداخلية بمثابة مجموعة من الوسائل التي تتبناها المؤسسة لحماية موجوداتها وكذلك لضمان الصحة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات. ومن أهم تعاريف هذه المرحلة ما صدر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1939 حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها " مجموعة من الإجراءات والطرق المستخدمة في المؤسسة من أجل الحفاظ على النقدية والأصول الأخرى، بجانب التأكد من الدقة الكتابية لعملية إمساك الدفاتر".

المرحلة الثالثة:

هي مرحلة الكفاءة الإنتاجية، اتسع فيها مفهوم الرقابة الداخلية ليشمل أساليب الارتقاء بالكفاءة الإنتاجية عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة و الاهتمام بالجوانب التنظيمية و الإدارية، إلى جانب الحفاظ على أصول المؤسسة وضمان الدقة المحاسبية في تسجيل العمليات، ويمثل التقرير الذي أصدره المعهد الأمريكي للمحاسبين عام 1949 الأساس لهذه المرحلة، حيث عرف الرقابة الداخلية على أنها " تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية".

المرحلة الرابعة:

مرحلة نظام الرقابة الداخلية وهي تتضمن المفهوم الحديث للرقابة الداخلية، وفيها تم استبدال مصطلح الرقابة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية باعتبار أن هذا الأخيرة أكثر شمولا،وقد وضع تعريف جديد لها واعتبرت بموجبه على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعة بما يوفر تأكيد معقول بأن أهداف المؤسسة سوف يتم تحقيقها، ويرتكز مبدأ الرقابة الداخلية هنا على أنه لأداء أي نشاط مسؤوليات أساسية يتحملها المسئول عن هذا النشاط، وبالتالي عليه تأدية مهامه الخاصة بطريقة معينة وبدرجة من الكفاءة.

ثانيا: أهم التعاريف الحديثة لنظام الرقابة الداخلية

من أهم التعاريف الحديثة والمعاصرة لنظام الرقابة الداخلية ما صدر عن المعاهد والمنظمات والهيئات الدولية المتخصصة في هذا الميدان ومنها:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA)نظام الرقابة الداخلية بأنه : "يشمل الخطة التنظيمية و وسائل التنسيق و المقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية و التأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها و زيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة".[1]

حسب الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة (IFAC)التي وضعت المعايير الدولية للمراجعة فإن " نظام الرقابة الداخلية يحتوي على الخطة التنظيمية، ومجموع الطرق والإجراءات المطبقة من طرف المديرية، بغية دعم الأهداف المرسومة لضمان إمكانية السير المنظم للأعمال، هذه الأهداف تشمل على احترام السياسة الإدارية، حماية الأصول، وقاية أو اكتشاف الغش والأخطاء، تحديد مدى كمال الدفاتر المحاسبية، وكذلك الوقت المستغرق في إعداد المعلومات المحاسبية ذات المصداقية ".[2]

كما عرفت لجنة حماية المنظمات (COSO)نظام الرقابة الداخلية على أنه: " جزء هام من إدارة الشركة و الذي يقدم تأكيدا معقولا بأن الأهداف التالية تم تحقيقها:

ـ فاعلية و كفاءة العمليات؛

ـ الثقة في الإقرار المالي؛

ـ الالتزام بالقوانين والتشريعات".[3]

وقد عرفته منظمة الخبراء المحاسبين و المحاسبين المعتمدين (OECCA)الفرنسية بأنه: " نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان

[1] خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية (في القطاع العام والخاص)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الأولى ، 2010، ص، 15.

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسات التطبيقية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص،85.

[3] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة والتدقيق (في بيئة تكنولوجيا المعلومات)**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص، 45.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الحماية، الإبقاء على الأصول و نوعية المعلومات وتطبيق تعليمات المديرية وتحسين النجاعة، ويبرر ذلك بالتنظيم، وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة ".[1]

وبصفة عامة يمكن القول بأن نظام الرقابة الداخلية هو خطة تنظيمية وإجراءات ووسائل مطبقة من طرف الإدارة، من أجل إعطاء تأكيد معقول حول الأهداف التالية:

ـ فعالية وكفاءة العمليات ؛

ـ التأكد من دقة ومصداقية البيانات المالية ومدى الاعتماد عليها ؛

ـ الالتزام بالقوانين والتشريعات الإدارية الموضوعة.

المطلب الثاني: العوامل التي ساعدت على تطور نظام الرقابة الداخلية

يمكن إيجاز العوامل و الأسباب التي أدت إلى ظهور نظم الرقابة الداخلية و اتساع نطاقها فيما يلي:

1-تعدد أنواع المؤسسات:

تميزت المؤسسة بعدة أصناف وتقسيمات سواء من ناحية طبيعة أنشطتها (تجارية، صناعية، خدماتية وفلاحيه)، أو من ناحية طبيعتها القانونية (خاصة، عمومية)، أو من ناحية حجمها (صغيرة، متوسطة، وكبيرة) ونتيجة لهذه الأصناف والتقسيمات كان من الضروري على المساهمين تكوين مجلس الإدارة لمناقشة كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة ولتقييم عمل الهيئات من نتائج مبررة لنشاطاتها بما تم رسمه في الخطة التنظيمية، وهذا التقييم يكون عن طريق ما يسمى بالرقابة الداخلية.[2]

2-تعدد العمليات:

تقوم المؤسسة بعدة وظائف، حيث أنها تستثمر، تشتري، تبيع في نفس الوقت، وداخل كل وظيفة من هذه الوظائف تقوم المؤسسة بعدة عمليات تتفاوت من وظيفة إلى أخرى، وفي إطار هذه الوظائف يجب على الهيئة

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي،مرجع سبق ذكره، ص،85.

[2] نفس المرجع السابق، ص،93.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المشرفة على أي وظيفة أن تتقيد بما هو مرسوم في الخطة الخاصة بها والتي هي مثبتة في الخطة التنظيمية الإجمالية للمؤسسة، ونظام الرقابة الداخلية هو المطالب بالمساعدة على تحقيق ذلك.[1]

3-تفويض السلطات:

ويكون هذا واضح في شركات المساهمة، وهذا بانفصال أصحاب رؤوس الأموال عن الإدارة الفعلية لها بسبب كثرة عددهم وتباعدهم، وبالتالي يسندون ذلك إلى جزء منتخب منهم "مجلس الإدارة"،والذي هو بدوره غير قادر على إدارة المؤسسة بمفرده فيقوم بتفويض السلطات إلى الإدارات المختلفة في المؤسسة والإخلاء بمسؤولياته أمام المساهمين، مع ضمانه تحقيق الرقابة على أعمال هذه الإدارات المختلفة عن طريق وسائل ومقاييس وإجراءات الرقابة الداخلية وهذا من أجل الاطمئنان على سلامة العمل داخل المؤسسة.[2]

4- تطور إجراءات المراجعة الخارجية:

إن التحول الذي طرأ على عملية المراجعة الخارجية، إذ بعد أن كانت تتم بشكل شامل وتفصيلي، أصبحت تقوم وتعتمد على أسلوب الاختبارات والعينات، وهذا يتحدد على ضوء نتائج قيام مدقق الحسابات بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في الوحدة الاقتصادية موضوع تدقيق الحسابات.[3]

5-حاجة الإدارة إلى بيانات دورية دقيقة:

لابد لإدارة المؤسسة من الحصول على تقارير دورية معّوة عن الأوجه المختلفة لنشاطاتها، من أجل اتخاذ القرارات المناسبة واللازمة، وتصحيح الانحرافات ورسم سياسة المؤسسة المستقبلية، ومن هنا لابد من وجود نظام رقابة داخلية سليم ومتين يطمئن الإدارة على صحة تلك التقارير التي يعتمد عليها في اتخاذ هذه القرارات.[4]

6-حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة

---

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات** ، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص، 191..

[2] مصطفى صالح سلامة، **مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص، 11.

[3] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، ، ص، 191.

[4] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، ،دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2014، ص، 191.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تحتاج الجهات الحكومية إلى بيانات دقيقة حول المؤسسات المختلفة الناشطة داخل البلد، وذلك لاستعمالها في عملية التخطيط الاقتصادي، الرقابة الحكومية، التسعير وغير ذلك، فإذا ما طلبت هذه البيانات من المؤسسة يجب أن تقدمها هذه الأخيرة بسرعة، وهذا هو الأمر الذي لا يتسنى لها ما لم يكن لها نظام رقابة داخلية فعال وقوي.[1]

المطلب الثالث: أهداف نظام الرقابة الداخلية وأنواعه

أولا:أهداف نظام الرقابة الداخلية

من خلال التعاريف السابقة لنظام الرقابة الداخلية، يمكن استخلاص الأهداف المراد تحقيقها من هذا النظام والمتمثلة في:

1-حماية أصول المؤسسة:

تعتبر حماية أصول المؤسسة من أهم الأهداف التي يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيقها وذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع عناصر الأصول من الاستغلال غير المشروع وسوء الاستخدام أو الضياع أو الاختلاس سواء كان بسوء نية أو حسن نية.[2]

2- ضمان صحة ودقة المعلومات:

يعمل هذا الهدف غلى زيادة درجة المصداقية والثقة في المعلومات، وبالتالي زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، لأن ضمان نوعية المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة درجة الثقة بها.[3]

[1] نفس المرجع السابق، ص، 193.

[2] خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 14.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص، 135.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- تحقيق الكفاءة و الفعالية في استخدام موارد المؤسسة:

تهدف الإجراءات الرقابية المطبقة في المؤسسة إلى زيادة درجة الفعالية وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وذلك باتخاذ قرارات داخلية سليمة بناءا على مصداقية ودقة المعلومات والبيانات المتوفرة بمعنى تنمية وتشجيع الكفاءة التشغيلية في عمليات الوحدة.[1]

4-احترام السياسات الإدارية و الالتزام بها:

تتم بلورة أهداف المؤسسة، إلى مجموعة من السياسات والخطط والإجراءات المتكاملة التي تشمل كافة جوانب المؤسسة، يتم إبلاغها إلى منفذي العمليات المختلفة عبر المستويات الإدارية، من خلال إصدار أوامر كتابية أو شفوية تقضي الامتثال لها والالتزام بها وهذا من شأنه أن يكفل للمؤسسة تحقيق أهدافها المرسومة.[2]

إن تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية وتطبيق أوامر الجهة المديرة، يسمح للإدارة بمتابعة تنفيذ الخطة الموضوعة، وتقييم الأداء في الوحدات والتأكد من أن التنفيذ يسير وفقا للبيانات الموضوعة، كذلك التعرف على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والكشف عما يقع من انحرافات وتلاعبات، وما قد يكون في الأداء من قصور وذلك لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ثانيا: أنواع نظام الرقابة الداخلية

يقسم نظام الرقابة الداخلية كغيره من الأنظمة إلى ثلاث أقسام سنقوم بتفصيلها فيما يلي:

1- الرقابة الإدارية:

قد عرفت لجنة معايير التدقيق الرقابة الإدارية بأنها " خطة تنظيمية تشمل كل الوسائل والإجراءات التي تهتم أساسا بتعزيز الكفاية في العمل والالتزام بالسياسات الإدارية التي ترتبط عادة بالسجلات والدفاتر المحاسبية بطريق غير مباشر التي تتحقق عن طريق الوسائل التالية:

-التحليل الإحصائي ودراسة الزمن والحركة.

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 89.

[2] مصطفى عيسى خضير، **المراجعة(المفاهيم والمعايير والإجراءات)**، مطابع جامعة ملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1996، ص، 89.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-برامج تدريب العاملين وتقارير الأداء.

-الميزانيات التقديرية.

-الرسوم البيانية ومعرفة التكاليف المعيارية (النمطية).

نجد أن الرقابة الإدارية ترتبط بأقسام التشغيل وليس بقسم الحسابات أو القسم المالي في المؤسسة والسبب في ذلك أن هذه الأقسام غير مرتبطة مباشرة بالقسم المال بمعنى غير خاضعة لمسؤولية المدير المالي مما يعني عدم قيام مدقق الحسابات الخارجي بتقييمها.[1]

2-الرقابة المحاسبية

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار دقة البيانات المحاسبية المنبثقة بالدفاتر المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها -على سبيل المثال- إتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة وإتباع موازين المراجعة الدورية وإتباع نظام المصادقات واعتماد قيود التسوية من موظف مسئول. وجود نظام مستندي سليم ونظام التدقيق الداخلي وفصل الواجبات بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين.[2]

3-الضبط الداخلي

وهو خطة تنظيمية تشمل كل الوسائل والإجراءات التي تهتم أساس بتعزيز الكفاية في حماية أصول وممتلكات المؤسسة من الاختلاس أو السرقة أو الضياع أو سوء الاستعمال وما ترتبط به من وسائل ومقاييس هدفها ضبط عمليات المؤسسة ومراقبتها بطريقة تلقائية مستمرة وذلك بجعل كل موظف يراجع عمل الموظف الآخر لضمان حسن سير العمل وعدم حدوث أخطاء أو غش أو تلاعب بأصول وممتلكات المؤسسة وهذا يعتمد على تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات والفصل بين الأعمال التنفيذية بحيث لا يعهد لموظف واحد بتنفيذ العملية كاملة من بدايتها حتى نهايتها.[3]

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات (في ظل البيئة الالكترونية واقتصاد المعرفة)**، دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان ،الطبعة الأولى 2014، 176.

[2] عبد الرزاق سالم الرحاحلة وناصر جمال خضور، **مفاهيم حديثة في الرقابة الإدارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2012، ص،228.

[3] مصطفى يوسف كافي، مرجع سبق ذكره، ص،176.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والجدير بالذكر أن الأهداف التي سبق ذكرها سابقا لا يتم تحقيقها إلا عندما يتوفر نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المكونات والمقومات التي تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية التي يبنى عليها هذا النظام.

المبحث الثاني: مكونات نظام الرقابة الداخلية،مقوماته، وخصائصه

لقد عرف نظام الرقابة الداخلية بأنه الخطة التنظيمية التي يتم وضعها من طرف الإدارة وحتى يحقق هذا النظام مجموعة الأهداف التي سبق ذكرها لابد من قيامه على مجموعة من الركائز.

من خلال هذا المنطلق خصصنا هذا المبحث لدراسة مكونات نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول وعرضنا مقوماته في المطلب الثاني وفي الأخير ذكرنا أهم خصائصه في المطلب الثالث.

المطلب الأول: مكونات نظام الرقابة الداخلية

يتطلب تصميم وتنفيذ أي نظام للرقابة الداخلية، مراعاة خمس مكونات أساسية، لابد من الاهتمام بها لضمان تحقيق الأهداف الرقابية، تتمثل هذه المكونات فيمايلي:

1- البيئة الرقابية:

تعتبر البيئة الرقابية الإيجابية أساس لكل المعايير، حيث أنها تعطي نظاما وبيئة تؤثر على جودة أنظمة الرقابة وهناك عوامل كثيرة تؤثر عليها من أهمها:[1]

- نزاهة الإدارة والموظفين والقيم الأخلاقية التي يحافظون عليها.
- الإدارة بالكفاءة بحيث يحافظون على مستوى معين من الكفاءة مما يسمح لهم بالقيام بواجباتهم إضافة إلى فهم أهمية تطوير وتطبيق أنظمة رقابة داخلية فاعلة.
- فلسفة الإدارة وتعني نظرة الإدارة إلى نظم المعلومات المحاسبية وإدارة الأفراد وغيرها.
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة الذي يحدد إطارا للإدارة لتخطيط وتوجيه ورقابة العمليات كي تحقق أهداف المؤسسة.
- أسلوب إدارة المؤسسة في تفويض الصلاحيات والمسؤوليات.
- السياسات الفاعلة للقوى البشرية من حيث سياسات التوظيف والتدريب وغيرها.

[1] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص، 50.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- علاقة المالكين بالمؤسسة وعلاقة أصحاب المصالح للمؤسسة.

2- تقييم المخاطر:

تتعرض أي مؤسسة عند مزاولة أعمالها للعديد من المخاطر، ولابد من تحديد و تحليل تلك المخاطر من ناحية تحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المؤسسة، والتعرف على احتمال حدوثها، ومحاولة تخفض حدة تأثيرها إلى مستويات مقبولة.[1]

3- النشاطات الرقابية:

تعتبر النشاطات الرقابية ثالث عنصر يدخل في تكوين نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، وتتمثل أساسا في الأنشطة التي يمارسها كل فرد والتي تسمح له بتسيير أعماله، في إطار احترام المبادئ العامة لنظام الرقابة الداخلية الموضوع من طرف الإدارة ومن أمثلة هذه النشاطات الرقابية: المصادقات، والتأكيدات، ومراجعة الأداء، والحفاظ على إجراءات الأمن والحفاظ على السجلات بشكل عام.

4- المعلومات والاتصالات:

يجب تسجيل المعلومات وإيصالها إلى الإدارة و إلى آخرين يحتاجونها داخل المؤسسة وذلك بشكل وإطار زمني يساعدهم على القيام بالرقابة الداخلية والمسؤوليات الأخرى وحتى تستطيع المؤسسة أن تعمل وتراقب عملياتها، عليها أن تقوم باتصالات ملائمة يمكن الثقة بها وفي الوقت المناسب وذلك فيما يتعلق بالأحداث الداخلية والأحداث الخارجية.

أما فيما يتعلق بالاتصال فإنه يكون فعالا عندما يشمل تدفق المعلومات من أعلى إلى أسفل أو العكس أو بشكل أفقي إضافة إلى قيام الإدارة بالتأكد من وجود اتصال مناسب مع جهات أخرى خارجية قد يكون لها أثر في تحقيق المؤسسة لأهدافها علاوة على حاجة الإدارة الفعالة لتقنية المعلومات الهامة لتحقيق تحسن واتصال مهم وموثوق به ومستمر لهذه المعلومات.[2]

---

[1] عبد الوهاب نصر وشحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية (وفقا لأحدث المعايير الدولية الأمريكية)**، دار التعليم الجامعي، 2014، ص، 39.

[2] عطا الله أحمد سويلم الحسبان، مرجع سبق ذكره، ص، 52.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5- المتابعة:

ويهتم هذا المكون بمكونات الرقابة الداخلية، بالمتابعة المستمرة والتقييم الدوري، لمختلف مكونات النظام وتحديد مدى الالتزام بتنفيذ الرقابة، في ظل التصميم الموضوع لها و تحديد إمكانية تعديلها، بما يتلاءم، وتغير الظروف المحيطة، وأهم أداة يتم التوصل عن طريقها إلى معلومات تخص الرقابة الداخلية هي وظيفة التدقيق الداخلي (المراجعة الداخلية) في المؤسسة والتي يتمثل نشاطها أساسا في تقييم فعالية الرقابة الداخلية للمؤسسة،وسنتعرف عليها بالتفصيل في الفصل الثاني.

المطلب الثاني: مقومات نظام الرقابة الداخلية

تعتبر مقومات نظام الرقابة الداخلية كالأعمدة داخل المبنى فقوة هذه الأعمدة تعكس قوة وفعالية هذا النظام والعكس صحيح لذلك سنتطرق إلى مقوماته في العناصر التالية:

1- هيكل تنظيمي كفء:

يعتبر وجود هيكل تنظيمي كفء في أي مؤسسة هو أساس عملية الرقابة، والهيكل التنظيمي الكفء هو الهيكل الذي يراعى في تصميمه النقاط التالية:[1]

- حجم المؤسسة؛

- طبيعة النشاط؛

- تسلسل الاختصاصات؛

- تحديد المديريات؛

- تحديد المسؤوليات وتقسيم العمل؛

- البساطة و المرونة؛

- مراعاة الاستقلالية بين المديريات (التي تقوم بالعمل ليست التي تحتفظ بالأصول، وليست هي التي تقوم بمحاسبة الأصول).

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 98.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- اختيار الموظفين الأكفاء و وضعهم في المراكز المناسبة:

مما لاشك فيه أن العامل الكفء يلعب دورا مهما في إنجاح و تحقيق مبتغيات المؤسسة، لذلك يعتبر هذا العامل أحد المقومات الأساسية التي يرتكز عليها نظام الرقابة الداخلية في أداء أعماله وفق ما رسمته الخطة العامة للمؤسسة حتى تتحصل على نظام للرقابة الداخلية فعّال.

3- استخدام كافة الوسائل الإلكترونية:

تزايدت أهمية استخدام الحاسوب الإلكتروني في انجاز بعض خطوات الدورة المحاسبية و تحليل البيانات والمعلومات سواء بغرض إعدادها أو الإفصاح عنها، وأن التوسع في استخدام هذه الأدوات من شأنه تدعيم الدور الرقابي للنظام المحاسبي المستخدم.

إن استعمال الآلة الحاسبة و تأدية العمل المحاسبي باستخدام الإعلام الآلي، من شأنه أن يدعم نظام الرقابة الداخلية من حيث أن هذه التأدية توفر الآتي:[1]

- دقة وسرعة المعالجة؛
- سهولة الحصول على المعلومات؛
- حماية الأصول بوجود برامج مساعدة؛
- توفير الوقت؛
- تدعيم العمل بكفاءة؛
- خفض تكلفة المعالجة؛
- التحكم في المعلومات.

[1] عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافري، مرجع سبق ذكره، ص، 193.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- النظام المحاسبي السليم:

من المفترض أن يكون لدى المؤسسة نظام محاسبي دقيق بحيث يوفر للإدارة الحماية اللازمة للأصول والسجلات من التلف والضياع، وذلك كون الإدارة تعتمد بدرجة كبيرة على التقارير والبيانات المعدة لمعرفة الأداء الملائم و الأداء غير الملائم. لذلك يجب أن يعتمد النظام المحاسبي السليم على الدفاتر والسجلات ومجموعة من المستندات التي تلبي احتياجات الإدارة، كذلك يؤدي إلى تحقيق رقابة داخلية فعالة للنظام المحاسبي ككل.

لذلك يجب أن يشتمل النظام المحاسبي على ما يلي:[1]

- أن يكون هناك مستندات منظمة ومرقمة تغطي أوجه نشاط المؤسسة.

- أن يكون هناك دليل حسابات مبوب يوضح كل الحسابات التي تتعامل معها المؤسسة ويتضمن محتويات كل حساب.

- أن يكون هناك دليل يوضح طرق معالجة العمليات محاسبيا.

- أن يتم إعداد الموازنات التخطيطية لكافة العمليات والتحقق من تنفيذها.

- أن تحتوي المؤسسة على نظام تكاليف فعال لقياس الأداء الفعلي ومقارنته مع المعياري.

5- الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:

إن العمل التسلسلي للوظائف المختلفة داخل المؤسسة يدعو الإدارة إلى طرح إجراءات تفصيلية لتنفيذ الواجبات على مستوى المديريات المختلفة، بحيث لا يقوم شخص واحد بالترخيص بالعمل والاحتفاظ بالأصل ومسك السجلات، أي أن لا يقوم بالعملية من أولها إلى آخرها، وفي هذا الإطار ينبغي على الإدارة تحديد نوع وكيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام وخلق رقابة ذاتية أو تلقائية أثناء تنفيذ العملية وذلك بواسطة ما يحققه موظف من رقابة على موظف آخر. إن هذا المقوم يسمح من تقليل فرص التلاعب والغش والخطأ ويّمكن نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه.[2]

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة، عمان، الطبعة الثانية ، 2009، ص، 210.

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 100.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- تقييم الأداء:

لتقييم الأداء لابد من وجود تعليمات واضحة تبين كيفية تنفيذ كل عملية مالية حتى تستخدم لتقييم الأداء الفعلي، وهذه التعليمات مهما بلغت من الدقة فإنها لا تضمن وجود الأداء الجيد لذلك يجب على الإدارة التأكد من قيام الموظفين بحرص للتأكد من إتباعهم لتلك التعليمات وإذا لم تكن متبعة يجب تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك واتخاذ الإجراءات المناسبة للتصحيح ويجب أن لا يقتصر الأمر على الإدارة العليا بل أن تتم عملية المراجعة في جميع المستويات الإدارية.[1]

المطلب الثالث: خصائص نظام الرقابة الداخلية

هناك العديد من الخصائص و المتطلبات التي يجب أن تتوفر في أي نظام رقابي سليم، حتى يتسنى تحقيق الإستفادة المرجوة ومن ضمن هذه الخصائص، ما يأتي:[2]

1 ـ الفعالية:

يقصد بها استخدام نظام رقابة جيد ومتطور، يقوم على اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل وقوعها، ومعالجتها بطريقة تضمن عدم وجودها في المستقبل، بأقل تكلفة ممكنة وأسرع وقت من طرف القائمين بهذا العمل، من أجل تحقيق الهدف المرغوب فيه.

2- الموضوعية:

ونقصد بها قيام المرؤوس بعمله بطريقة سليمة وجيدة وينبغي أن لا يكون خاضعا لمحددات واعتبارات شخصية، لأن الأدوات و الأساليب الرقابية عندما تكون شخصية لا موضوعية يؤثر ذلك على الحكم على الأداء، مما يجعله غير سليم، لأن التقارير المقدمة من طرف مراجع الحسابات يجب أن تكون موضوعية، حيادية تتضمن بيانات لها معنى ومدلول كاف عن الوضعية المالية للمؤسسة.

[1] خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص،21.

[2] بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2006-2007، ص، 28.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- الدقة:

يجب أن يكون النظام الرقابي قادر على الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وكاملة عن الأداء، والتأكد في نفس الوقت من مصدر المعلومات، من خلال البيانات المسجلة بالوثائق المحاسبية، وكذا المتابعة المستمرة، في اكتشاف الأخطاء والانحرافات من أجل التعبير عن حقيقة المركز المالي للمؤسسة في نهاية الفترة المالية.

4- المرونة:

حتى يكون النظام الرقابي ناجحا، يجب أن تتوافر المرونة، أي التكيف مع المتغيرات المستجدة على التنظيم، فنادرا ما تتشابه المشاكل والانحرافات، مما يتطلب أن يكون التصرف مناسبا للموقف المتخذ، فإذا استجدت ظروف أملت تغيرا في الأهداف والخطط الموضوعة، وعلى المدير أن تتوافر لديه أساليب رقابية من أجل ضبط التصرفات المختلفة لجميع المشاكل داخل المؤسسة.

5- التوقيت المناسب:

يجب على القائمين بمختلف الأنشطة الرقابية مراعاة الوقت خاصة القائمين بإعداد التقارير، عليهم إيصالها في الوقت المحدد حيث تفقد المعلومات المتأخرة معناها وفائدتها جزئيا أو كليا.

6- التوفير في النفقات:

الهدف من وجود نظام الرقابة هو الحد من الانحرافات عن الخطة، وبالتالي الحد من النفقات الضائعة أو الخسائر المرتبطة به، لذا يجب أن يكون مردوده أكبر من تكاليفه.

7- الاستمرارية والملائمة:

ونعني به اتفاق النظام الرقابي المقترح، مع حجم وطبيعة النشاط الذي تتم الرقابة عليه.

8- التكامل:

يشير تكامل النظم الرقابية إلى ضرورة استيعاب هذه النظم لجميع المعايير الخاصة بكل الخطط التنظيمية. بالإضافة إلى أنه يجب أن يكون هناك تكامل بين الخطط ذاتها وأيضا تكامل بين النظم الرقابية المستخدمة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بعد أن عرفنا معنى نظام الرقابة الداخلية وعرضنا مكوناته، مقوماته، وخصائصه سيتم تسليط الضوء لاحقا على نظام الرقابة الداخلية في القطاع المصرفي.

المبحث الثالث: أساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك

نظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على مجال ضمان تحقيق أهداف العمليات والوظائف التي تقوم بها إدارة البنوك فقد زاد الاهتمام بنطاق الرقابة الداخلية، وقد ظهر هذا الاهتمام في التقرير رقم 55 لسنة 1988 الذي أصدره مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي لذلك فإن هيكل الرقابة الداخلية، يعتبر بمثابة سّن الإجراءات الأساسية التي من شأنها أن تدعم المقومات الرئيسية له وتعد بذلك الحجر الأساس للمبنى.

وعليه، فإن هذا المبحث سيعتني تحديدا بمعالجة أساسيات نظام الرقابة الداخلية في البنوك لذلك تطرقنا إلى الإجراءات الإدارية والتنظيمية في المطلب الأول أما المطلب الثاني فنتحدث فيه عن النظام المحاسبي في البنوك وفي الأخير سنتطرق إلى الإجراءات الرقابية المكملة

المطلب الأول: الإجراءات الإدارية والتنظيمية

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل البنك؛ أي تعكس الوعي الرقابي للإدارة، والأسلوب الذي تستخدمه في مجال الرقابة وغيرها من الأمور المؤثرة في سلوك الإدارة الرقابي.

أولا: الإجراءات الخاصة بالأداء الإداري

تركز هذه الإجراءات على تحديد الاختصاصات وتقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية، بما يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها، أيضا تحديد وتوزيع المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل مسئول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه.

1- تحديد الاختصاصات:

إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، بما في ذلك البنوك يكون عبر تضافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصاته، لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل البنك في إطار سياسته، فعند الوقوف على الهيكل التنظيمي له، فيجب تحديد اختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة، بما لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات، فكل مديرية لها اختصاصاتها وداخل كل

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مديرية يمكن تجزئة هذه الاختصاصات إلى تخصصات داخل الدوائر وداخل المصالح وإلى غاية آخر نقطة من الهيكل التنظيمي[1]

2- تقسيم العمل على أقسام:

إن الفوائد التي تعود على البنك من إجراء أقسام متخصصة هي تنمية المهارة في العمل وتقليل التكاليف وزيادة الجودة في الخدمة ففي بنك كبير لا يمكن تجميع عمليات الاعتمادات المستندية مثلا مع أقسام أخرى.وعليه فانه يجب توزيع الأعمال حسب نوعها على أقسام متخصصة كل قسم يقوم بنوع واحد من الأعمال المصرفية وذلك من أجل توفير الوقت والجهد وتحقيق الانسجام والدقة في العمل.[2]

إن تقسيم العمل في البنوك يتم من خلال الأقسام التالية:[3]

-الأقسام الفنية: قسم الصندوق، قسم الودائع، قسم المقاصة، قسم الصيرفة الشخصية، قسم الكمبيالات، قسم الحوالات، قسم الكفالات، قسم الاعتمادات المستندية، قسم الحسابات الجارية، قسم الأوراق المالية، قسم تأجير الخزائن الآمنة، قسم الاستعلامات والتسهيلات المصرفية، وقسم المحاسبة.

-الأقسام الإدارية: قسم الديون، قسم المراسلات والأرشيف، قسم لوازم العمل والصيانة، بالإضافة إلى ذلك أشخاص تتوزع أعمالهم بين الإدارية والفنية على رأسهم مدير الفرع والمساعد والمراقب ورؤساء الأقسام ومساعديهم، علاوة على الإداريين في أدنى السلم من مراسلين وحراس.

- أقسام الإدارة العامة للبنك: شؤون المساهمين، الشؤون القانونية، التدقيق والتفتيش، المحاسبة العامة، الديوان لحفظ المراسلات والبريد، شؤون الموظفين، العلاقات الخارجية، الدراسات والأبحاث والمتابعة، التسويق والعلاقات العامة لشؤون الفروع، التسهيلات الائتمانية، الاستثمار، الحاسوب الآلي، المشتريات واللوازم والصيانة.

[1] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 106.

[2] صادق راشد الشمري، **إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص، 250.

[3] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص، 40.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والجدير بالذكر أن عدد الأقسام والدوائر الإدارية والفنية، سواء في الفرع أو الإدارة العامة يعتمد على حجم العمل وتنوع النشاط، فليس بالضرورة وجود جميع الأقسام والدوائر السابقة في كل البنوك فالأمر يتوقف على الأوضاع الخاصة بكل منها على حدا.

3- حصر المسؤولية عند منح الصلاحيات:

ونعني بذلك أن توضح وتحدد واجبات المسئولين عن الأقسام من الناحية الإدارية والفنية وبحدود معينة وبالمقدار الذي يمكنكم من تأدية أعمالهم على الوجه الأكمل فيصبح رئيس كل قسم مسئولا مسؤولية مباشرة عن الموظفين التابعين له ضمن تسلسل السلطة تبعا لسعة البنك وحجم العمل فيه وعدد المسئولين وكذلك مستوى درجاتهم.[1]

ثانيا: الإجراءات الخاصة بالجانب التطبيقي

تتضمن الإجراءات الخاصة بالجانب التطبيقي مجموعة من التعليمات يمكن أن نوجز أهمها كما يلي:[2]

1- إعطاء تعليمات صريحة:

عادة ما يشتمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي للمؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسئول داخل المديرية أو الدائرة أو المصلحة إلى المنفذين لها، فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمة وتنفيذها على أحسن وجه، كإعطاء تعليمة صريحة أن يقوم الموظف بالتوقيع على المستندات التي أعدها بغية تحديد مسؤولية اتجاهها. ومن أجل الوقوف على تعليمات يستطيع المنفذ تطبيقها على أحسن وجه، لابد أن تتوافر هذه الأخيرة على الوضوح والصراحة والفهم، إلى جانب احترام السلم التسلسلي للوظائف.

2-إجراء حركة التنقلات بين العاملين:

إن إجراء حركة التنقلات بين العاملين داخل البنك، يكون من صلب إجراءات نظام الرقابة الداخلية، كون أن هدا الإجراء يمكن من كشف الأخطاء والتلاعبات التي ارتكبها الموظف خلال العمليات التي تدخل ضمن اختصاصاته وتحت مسؤولياته حيث أن حركة التنقلات بين العاملين، لابد أن تكون مدروسة ومبنية على أساس عملي ولا تتعارض مع السير الحسن للعمل، كتغيير موظف من مصلحة المالية إلى مصلحة المحاسبة ولا ينبغي

[1] حسين جميل البديري، **مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2015، ص، 23.

[2] محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص، 112.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في هذا الإطار تغيير موظف من مصلحة الأمن أو البحث إلى مصلحة تختلف بشكل كبير عن العمل داخل المصلحة المنتمي لها كمصلحة المستخدمين مثلا.

كذلك من الضروري، أخذ كل موظف إجازته السنوية دفعة واحدة، وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بعمله أثناء غيابه لاكتشاف أي خطأ أو تلاعب في ذلك العمل وإمكانية تدارك هذه الأخطاء وتصحيحها أو كشف التلاعبات وأخذ الإجراءات الملائمة لذلك.

المطلب الثاني: النظام المحاسبي في البنوك

على الرغم من أن البنوك التجارية تمثل وحدات اقتصادية وتتخذ شركة مساهمة، إلا أن طبيعة نشاطها قد جعلت النظام المحاسبي المطبق بها مختلفا في بعض عناصره عن النظام المحاسبي المطبق بالشركات المساهمة التجارية أو الصناعية.

أولا: أهم ملامح النظام المحاسبي في البنوك التجارية

تتمثل أهم ملامح النظام المحاسبي في البنوك التجارية في ما يلي:[1]

1- إفصاح محاسبي أكثر شمولا:

يحتاج المستخدمون للقوائم المالية إلى معلومات ملائمة وموثوق بها وقابلة للمقارنة وقابلة للفهم لتساعدهم في تقييم المركز المالي والأداء للبنك وتكون مفيدة لهم في صنع قرارات اقتصادية، كما يحتاجون إلى معلومات تعطيهم فهما أفضل للنواحي الخاصة بعمليات البنك، ويحتاج المستخدمون للقوائم المالية للبنك مثل هذه المعلومات حتى ولو كان البنك يخضع لإشراف الجهات الرقابية ويقدم لها معلومات وبيانات لا تكون متاحة دائما للجمهور وبناءا على ذلك يحتاج الأمر أن تكون الافصاحات بالقوائم المالية للبنك شاملة إلى درجة كافية لمواجهة احتياجات مستخدمو القوائم المالية.

[1] محمود السيد الناغي، **المنهج المحاسبي في البنوك التجارية (التأصيل وإطار التطبيق)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص، 16.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

2- التركيز على اعتبار السيولة لدى البنك:

يهتم المستخدمون للقوائم المالية للبنك بما يتمتع به من درجة السيولة وقدرته على الوفاء بالديون وبيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية البنك وكذا التي لا تظهر بالميزانية، وتشير السيولة إلى وجود أموال كافية لمواجهة طلبات السحب من المودعين وكذا مواجهة الارتباطات المالية الأخرى عند استحقاقها، كما تشير قدرة البنك على الوفاء بالديون إلى درجة زيادة الأصول عن الالتزامات وبالتالي إلى مدى كفاية رأس مال البنك.

3- التوحيد في التطبيق للقوائم المالية ومحتوياتها:

يساهم التوحيد في التطبيق للقوائم المالية ومحتوياتها في فهم القوائم المالية للبنوك التجارية ويجعلها قابلة للمقارنة ودولية المحتوى مما يساعد على فتح فروع للبنوك خارج الوطن وقبول فروع للبنوك الأجنبية داخله دون وجود صعوبات أو اختلافات في هيكل القوائم المالية المطلوبة.

4- احتواء النظام المحاسبي لكثير من الحسابات الوسيطة:

نتيجة لطبيعة النشاط الخاص بالبنوك التجارية فإن معظم العمليات تأخذ فترة من تاريخ بدء العمل بها وحتى تاريخ انتهائها. وقد تعارف المحاسبون على متابعة مراحل تنفيذ العمليات المصرفية عن طريق توسيط حسابات وسيطة (مؤقتة) يتم إلغاء كل منها عند انتهاء الغرض منه، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- أوراق تجارية تحت التحصيل.
- خطابات الضمان.
- أوراق مالية ضمان لسلف أو قروض مرسلة للتحصيل.

5- احتواء النظام المحاسبي على حسابات نظامية:

لأغراض الرقابة على تنفيذ العمليات المصرفية احتاج الأمر إلى إجراء قيود نظامية تحكم نظام العمليات التي بدأت ولكنها لم تنتهي بعد. وهذه الحسابات من السمات الرئيسية للنظام المحاسبي في البنوك التجارية.مثل التزامات البنك عن خطابات الضمان والتزامات العملاء عن خطابات الضمان.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6- الإفصاح عن وجود الارتباطات عن بنود خارج الميزانية:

تتميز البنوك بوجود ارتباطات عن بنود خارج الميزانية وهي تمثل عادة جزءا هاما من أعمال البنك ويمكن أن يكون لها أثر كبير على مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يجب على البنوك الإفصاح عن أي تركيز لأصولها والتزاماتها والبنود غير المدرجة بالميزانية، وينبغي أن يتم هذا الإفصاح على أساس مناطق جغرافية أو على أساس العملاء أو مجموعة من الصناعات أو تركيز آخر للمخاطر، ويجب على البنك أيضا الإفصاح عن قيمة صافي تقلبات العملاء الأجنبية التي يتعرض لها. اتفاقيات البيع وإعادة الشراء غير المعترف بها في الميزانية، والعمليات التي تتم نيابة عن العملاء أو من عمليات البنك نفسه مثل البنود المرتبطة بالفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية.

7- الحاجة إلى الضبط اليومي للعمليات والمركزية في التسجيل:

نتيجة لما يتميز به نشاط البنك عن تعدد للعمليات على مستوى الحسابات الفرعية في اليوم الواحد فقد تطلب المنهج المحاسبي في البنوك التجارية، الأخذ بعنصرين هامين هما:

- المركزية في التسجيل بعد التسجيل التفصيلي في شكل إجمالي حركة كل حساب عام.

- الضبط اليومي لعمليات التسجيل والتبويب والتلخيص لتحقق من التوازن الحسابي على الأقل لهذه العمليات.

وبدون إعمال هذين العنصرين تصبح الرقابة وتوفير المعلومات السريعة والدقيقة صعبة التحقق في البنوك التجارية.

ثانيا: خصائص النظام المحاسبي في البنوك التجارية

حتى يحقق النظام المحاسبي دوره بكفاءة في مجال الرقابة الداخلية يجب أن يتميز بالخصائص الرئيسية التالية:[1]

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية(الطرق المحاسبية الحديثة)**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة السابعة، 2014، ص، 47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- يجب أن يتميز بالبساطة والوضوح وذلك بأن يتضمن الدفاتر والسجلات المحاسبية الملائمة لطبيعة نشاط البنك وتكون الإجراءات المحاسبية واضحة وبسيطة وتحقق أهداف الرقابة دون تعقيد عن طريق استيعاب وفهم العاملين في المجال المحاسبي هذه الإجراءات بدقة ووضوح.

2- يجب أن يصمم النظام المحاسبي بطريقة تتفق وطبيعة النشاط من ناحية وبما يؤدي إلى إظهار نتائج هذا النشاط بوضوح وبدقة من خلال إعداد التقارير المالية المناسبة والتي تلبي احتياجات الأطراف المختلفة من مستخدمي هذه التقارير داخليا وخارجيا من ناحية أخرى.

3 - يجب أن يتولى الإشراف على تنفيذ إجراءات النظام المحاسبي والعمل المحاسبي بصفة عامة أفراد متخصصين في المجال المالي من المحاسبين والمراجعين من ذوي الكفاءات والخبرات المناسبة في هذا المجال.

4- يجب عند تصميم النظام المحاسبي الأخذ في الاعتبار ما يلي:

يجب أن يوضح النظام المحاسبي الإجراءات التنظيمية للإدارة المالية وطريقة إعداد الحسابات المختلفة والميزانية.

يجب أن يوضح النظام المحاسبي طريقة إعداد التقارير المالية الختامية من حسابات وقوائم مختلفة بما يتفق وحاجات الأطراف المستخدمة.

يجب أن يوضح النظام المحاسبي الإجراءات الخاصة بالدورة المستندية والدورة المحاسبية التي يعتمد عليها العمل المحاسبي في البنك.

يجب أن يوضح النظام المحاسبي الإجراءات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية وطريقة تنفيذها.

يجب عند تصميم النظام المحاسبي مراعاة إمكانية استخدام نظم التشغيل الإلكتروني للبيانات والمعلومات المحاسبية.

5- يجب عند تصميم النظام المحاسبي مراعاة استخدام الأساليب والوسائل المساعدة التالية:[1]

أ- محاسبة المسؤولية:

[1] كمال الدين مصطفى الدهراوي وأحمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص، 270.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وهي عبارة عن أسلوب يستخدم لمحاسبة المسئولين عن الأعمال والمهام الموكلة إلى كل منهم، لذلك يتم تنظيم هذه الأعمال طبقا لخطوط السلطة والمسؤولية. وتشير محاسبة المسؤولية إلى نظام الإثبات بالسجلات المحاسبية وإعداد التقارير المالية الذي يوضح مدى النجاح في تحقيق المسؤوليات المختلفة. فعلى سبيل المثال:

تعكس قائمة الدخل المحاسبة عن أداء مديري الإدارة العليا.

تعكس قائمة المركز المالي صافي الموارد المتاحة.

تعكس تقارير تكاليف الأقسام التشغيلية بالبنك مستوى أداء رؤساء الأقسام فيها.

ب ـ الموازنات التقديرية:

حيث تستخدم هذه الموازنات كوسيلة للرقابة على أداء الأقسام المختلفة وعلى أداء فروع الشركة المختلفة وليس مدى تحقيق الأهداف الموضوعة لكل قسم أو لكل فرع. وفي هذا المجال يمكن استخدام نظام الموازنات المرنة لقياس مدى تحقيق القسم للأهداف الموضوعة وكذلك تحديد العوامل التي ساهمت في عدم تحقيق بعض هذه الأهداف.

ج ـ دليل الإجراءات:

حيث يوضع هذا الدليل مختلف الإجراءات المتعلقة بمختلف العمليات في البنك باعتبار أن هذه الإجراءات تمثل الأساس النظري لقواعد ومبادئ نظم الرقابة الداخلية. كما يجب أن يوضح هذا الدليل بصورة صادقة المسؤوليات المرتبطة بإجراءات التصديق والاعتماد المسبق لأي عمل معين متعلقة بأحد عناصر أصول البنك.

كما يتضمن هذا الدليل تحديدا واضحا لنظام صيانة السجلات والدفاتر التي تكون هيكل النظام المحاسبي ومثال ذلك تحديد ما يلي: [1]

- الفترة التي يحتفظ خلالها بالمستندات والسجلات قبل التخلص منها.

- نظم حفظ هذه المستندات والسجلات والدفاتر يدويا أو إلكترونيا.

- قواعد وأسس استخدام هذه المستندات والسجلات وتداولها.

[1] نفس المرجع السابق، ص،271.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

د ـ نظام لحماية الأصول والسجلات:

حيث يتم وضع هذا النظام وفقا لإمكانية البنك المادية والبشرية بغرض حماية ووقاية كل من الأصول والسجلات من التلف والضياع أو الاختلاس أو السرقة وعلى سبيل المثال ما يلي:

وضع نظام ملائم لصيانة الآلات والمعدات والأجهزة للمحافظة على كفاءتها طوال فترة حياتها الإنتاجية.

يجب حفظ السجلات والدفاتر في أماكن محددة ومراقبة بشكل يصعب إدخال أي تعديلات في بيانات هذه السجلات. مثل حفظ حسابات العملاء اليدوية في خزينة حديدية خاصة.

المطلب الثالث: الإجراءات الرقابية المكملة

بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، هناك إجراءات عامة تكون مكملة لسابقتها تتمثل فيما يلي:

أولا: التأمين على ممتلكات البنك

تنبع أهمية الإشراف والرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة، ومن حقيقة أن البنوك تخدم عدة فئات يهمها جميعا أن يظل البنك سائرا في أعماله على أحسن وجه سواء إدارة البنك أو جمهور المستفيدين أو السلطات النقدية. وذلك عن طريق التأمين عليها ضد كل الأخطار المحتملة، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم استبعاد أثرها بالتأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد والوثائق لاستبعاد التفاعل الذاتي لها سواء بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق فيلجأ البنك في هذا الإطار إلى التأمين على الممتلكات ضد أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر.[1]

ثانيا: التأمين ضد خيانة الأمانة

في ظل تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها، أو الذين يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة بالنسبة للموظفين.

[1] بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص،76.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فمثلا نجد من بين وظائف المسئول على الخزينة الرئيسية في البنك، استلام النقد المتجمع لدى أمناء الصناديق الفرعية وجرد الخزينة الرئيسية في نهاية كل يوم عمل ومطابقتها مع القيود الدفترية وبالتالي الأموال المتجمعة لديه مبالغ ضخمة يجب في هذا الإطار التأمين عليه ضد خيانة الأمانة التي تكبد البنك خسائر كبيرة والتي قد تؤثر على سيرورتها الطبيعية، وكذلك الشأن بالنسبة للموظفين الآخرين؛

ثالثا: اعتماد رقابة مزدوجة

يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك البنوك، كونه يوفر ضمانا للمحافظة على النقدية، إذ تتولى أجهزة الرقابة المتخصصة داخل البنك أعمالها بوسائل عديدة منها الرقابة الثنائية والضبط الداخلي ضمانا للرقابة الذاتية كل ذلك يتم في قسم الرقابة الداخلية، حيث يتم استلام مستندات القيود من الأقسام الفنية المختلفة وتدقيقها، ثم تبويب الحسابات الواردة في ملخص كشف مراجعة يومي استنادا للكشوفات التفصيلية.

إن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على:

حماية النقدية،

تفادي التلاعب والسرقة،

إنشاء رقابة ذاتية،

تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.[1]

رابعا: إدخال الإعلام الآلي

إن معظم البنوك تمسك حساباتها بواسطة الحاسوب الإلكتروني، ومن مبررات إدخال الإعلام الآلي لتنفيذ العمل المحاسبي ما يلي:[2]

حجم عدد العمليات،

[1] نفس المرجع السابق، ص، 77.

[2] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص،196.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

السرعة في معالجة البيانات،

تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة،

إمكانية الرجوع للمعطيات بسرعة.

وعليه يمكن للمعالجة السريعة للبيانات المحاسبية في ظل استعمال الإعلام الآلي أن تعطي لنا قوائم مالية ومحاسبية تعبر عن الوضعية الحقيقية للبنك وكل ما يحتويه من حسابات. بغية السماح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية في الوقت والمكان المناسبين من أجل اتخاذ القرارات. أو تلبية حاجات الأطراف المستعملة للمعلومات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل

تعتبر الرقابة بمثابة وظيفة ينبغي القيام بها في كافة مجالات النشاط العملي من حيث اعتبارها نظاما لضبط الأداء وضمانا لتحقيق الأهداف المخططة، ومع تطور حجم المؤسسات الاقتصادية وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات زاد الاهتمام الإداري بنظام الرقابة الداخلية في محاولة لتحقيق الأهداف والمسؤوليات الملقاة على عاتق الإدارة. في حين أن نظام الرقابة الداخلية الشامل يتكون من مجموعة من النظم الفرعية، حيث يغطي جزءا منها الشق المحاسبي أما الآخر فيمثل الشق الإداري ونظم الضبط الداخلي. و لاشك أن لنظام الرقابة الداخلية مجموعة من المقومات والمكونات الأساسية والتي تختلف بدورها من وحدة لأخرى. ولذلك وجب مراعاتها سواء بصدد تصميم نظام الرقابة الداخلية أو تعديله.

كما أن أهداف نظام الرقابة الداخلية تتعدى الثقة في التقارير المالية والمحافظة على أصول المؤسسة إلى الالتزام بالقوانين واللوائح وترشيد استخدام الموارد المتاحة والارتقاء بالممارسة الفعلية للأنشطة وتحقيق الكفاية الإنتاجية، وهذا من أجل إعطاء تأكيد معقول حول إمكانية تحقيق الأهداف المسطرة.

ويعتبر معيار كفاءة المراجعة الداخلية أحد أهم المعايير التي تعمل على تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، وهو ما سوف نفصل فيه في الفصل الموالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني: المراجعة الداخلية ودورها في تحسين نظام الرقابة الداخلية

تمهيد:

ظهرت الحاجة إلى المراجعة الداخلية مع تطور وتوسع الأنشطة الاقتصادية وقد ظهرت بعد ظهور المراجعة الخارجية بوقت طويل، ولقد ازدادت أهميتها بعد توالي الأزمات المالية والمصرفية خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وانهيار بنك الخليفة بالجزائر سنة 2004الأمر الذي أدى إلى اختفاء العديد من المؤسسات والبنوك وفقدان الثقة في التشريعات والهيئات الرقابية.

وبما أن البنوك تقوم بعمليات متنوعة ومتعددة هذا ما يجعلها معرضة للعديد من المخاطروعليه سنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية.

المبحث الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الثالث: تقييم الأداء في البنوك التجارية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية المراجعة الداخلية

تعتبر عملية المراجعة الداخلية وظيفة مهمة في أي مؤسسة كانت، ولذلك على المؤسسات أن تحرص على تطبيقها وفقا للمعايير المخولة لها من أجل ثبات صحة بياناتها ومصداقية قوائمها المالية، وأيضا تحليل نتائجها من أجل معرفة نقاط القوة و الضعف لديها، مع العلم أن المراجعة الداخلية تعمل على تفعيل نظام الرقابة الداخلية ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا المبحث لماهية المراجعة الداخلية حيث خصصنا المطلب الأول لدراسة لمحة تاريخية حول المراجعة الداخلية ومفهومها، أما المطلب الثاني فسنعرض فيه أهداف المراجعة الداخلية ومعايير الأداء المهني لها، وفي المطلب الثالث سنقوم بذكر العلاقة التي تربط الرقابة الداخلية بالمراجعة.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول المراجعة الداخلية ومفهومها

أولا: لمحة تاريخية حول المراجعة الداخلية

تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية وظيفة حديثة نسبيا، حيث يرجع ظهورها كفكرة إلى الأزمة العالمية التي مست العالم ككل والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص سنة 1929م، وهو ما دفع بالمؤسسات إلى البحث عن كل سبيل بإمكانه تخفيض ولو بقليل في تكاليفها، فرأت في المصاريف الناجمة عن كثرة الأعمال التحضيرية التي يقوم بها المراجع الداخلي من جرد وتحليل الحسابات وغيرها تكاليف إضافية وتم اقتراح القيام بهذه الأعمال من طرف موظفين داخليين ولكن تحت إشراف المراجعة الخارجية، وهكذا ظهر المراجعين الداخليين الذين يقومون بأعمال المراجعة وهم تابعون للمؤسسة ويمثلون الأيادي المساعدة للمراجعين الخارجيين، والذين يسمحون بتحقيق الهدف الرئيسي لوجودهم وهو التخفيض من أعباء المؤسسة، وهنا تكّون المفهوم الأولي للمراجعة الداخلية،

بقي دور المراجعة الداخلية مهمّشا ولم يحظى بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر، إلى أن انتظم المراجعون الداخليين في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة 1941م وكّونوا ما يسمى بمعهد المراجعين الداخلين الأمريكيين IIA والذي عمل منذ إنشاءه على تطوير هذه المهنة وتنظيمها، ومن هنا بدأ تنظيم مفاهيم ومنهجية وآليات المراجعة الداخلية.[1]

[1] برابح بلال،مرجع سبق ذكره، ص، 42.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

في عام 1974م قامت لجنة البحوث التابعة لمعهد المراجعين الداخليين بتحضير بيان المسؤوليات للمراجعة الداخلية، وكان الغرض منه إعداد مجموعة من الإرشادات تعرّف الدور السليم ومسؤوليات وظيفة المراجعة داخل المؤسسة؛

تعتبر أهم انجازات معهد المراجعين الداخليين في وضعه مجموعة من معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية حيث تم تشكيل لجان عام 1974م لدراسة واقتراح معايير متكاملة لتنظيم مهنة المراجعة الداخلية وفي أواخر عام 1978م انتهت هذه اللجان من ذلك وقدمت تقرير لنتائج دراستها وتم المصادقة عليها كما أنها عرّفت المراجعة الداخلية على أنها وظيفة تقويم مستقلة داخل المؤسسة، تقوم بتقويم أنشطتها المختلفة ومساعدة مختلف المسئولين في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية؛

أما بالنسبة للوقت الحاضر فقد أصبحت المراجعة الداخلية بالغة الأهمية باعتبارها أداة إدارية يمكن الاعتماد عليها في ترشيد العمليات الإدارية المعاصرة، فبعدما كان نطاقها ضيق يقتصر فقط على مراجعة القيود والسجلات المالية توسعت لتشمل المجالات الإدارية والتشغيلية.[1]

بالنسبة للجزائر تعتبر المراجعة الداخلية أكثر حداثة من ذلك، وتم الاعتراف بها كنشاط لا يمكن الاستغناء عنها لأول مرة في العدد الثاني من الجريدة الرسمية الجزائرية، وذلك من خلال المادة 40 الفصل الثامن من القانون رقم 88-01. المؤرخ في 23 جماد الأولى الموافق ل 12 جانفي 1988م والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، وكان نص المادة: " يتعين على المؤسسات العمومية الاقتصادية تنظيم وتدعيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة وتحسين بصفة مستمرة أنماط سيرها وتسييرها".[2]

ثانيا: مفهوم المراجعة الداخلية

تعددت التعاريف التي تناولت المراجعة الداخلية ومرت بمراحل متعددة، فبعدما كانت رقابة مالية مستمرة تهدف إلى اكتشاف الأخطاء والغش، أصبحت تقوم على شمولية المراجعة وتقديم الاستشارات لتحسين الأداء ومن أهم التعاريف نجد:

[1] فتحي رزق السوافري وأحمد عبد المالك محمد، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003، ص،81.
[2] برابح بلال، مرجع سابق، ص، 43.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يعد أول تعريف للمراجعة الداخلية تعريف مجمع المراجعين الداخليين الأمريكي IIA سنة 1947م. فقد جاء فيه مايلي: "المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى،من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة، وهي نوع من المراقبة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل المراقبة الأخرى".[1]

عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي IIA المراجعة الداخلية في جوان 1999م على أنها: " نشاط مستقل وموضوعي يمنح للمنظمة الضمان حول درجة التحكم في عملياتها ويقدم لها النصائح والإرشادات التي تسمح لها بتحسينها، وهي بذلك تساهم في خلق التقييم الدائم وبشكل منهجي لعمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة، وذلك بتقديم الاقتراحات التي تساعد على التقوية والرفع من فعاليتها".[2]

وقد عرفت المراجعة الداخلية على أنها: " وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين، وتناول الفحص الانتقادي المنظم والتقييم المستمر المخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة. بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءة وفعالية هذه الخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة وأداء الإدارات والأقسام".[3]

كما عرّفت المراجعة الداخلية على أنها:" وظيفة إدارية تابعة لإدارة المؤسسة، تعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة، لتقييم مدى تماشي النظام مع متطلبات الإدارة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى".[4]

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا بأن المراجعة الداخلية هي: وظيفة تقييميه، إرشادية مستقلة تؤسس داخل المؤسسة ضمن أعلى هرم في السلطة.

---

[1] رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2013، ص، 31.

[2] شرقي عمر، **التنظيم المهني**، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012، ص، 28.

[3] عبد الفتاح محمد الصحن وسمير كامل،**الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001، ص، 215.

[4] أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، 2000، ص، 12.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تكمن مهامها في فحص كافة أنشطة المؤسسة والبحث عن الحقائق وتقديم النصح والمشورة لمسيري المؤسسة من خلال تقييم مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلية. وللمراجعة الداخلية ثلاث أدوار هي: إدارة المخاطر، الرقابة وتعزيز الحوكمة وتحسين فعاليتها.

المطلب الثاني: أهداف المراجعة الداخلية وعلاقتها بنظام الرقابة الداخلية

أولا: أهداف المراجعة الداخلية

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أنه للمراجعة الداخلية عدة أهداف يمكن تقسيمها إلى هدفين أساسيين هما:

1- هدف الحماية:

ويشمل هذا الهدف على المحافظة على سلامة الأمور التالية:أصول المؤسسة بمختلف أنواعها، النظم والإجراءات المالية والمحاسبية، السياسات والخطط المعتمدة في المؤسسة، السجلات والمستندات والملفات العادية والآلية المعتمدة في المؤسسة، نظام الضبط الداخلي....الخ.

2-هدف التطوير:

يتمثل هذا الهدف في وظيفة المراجعة التي تعد وظيفة علاجية وإرشادية تتناول فحص ومراجعة وتتبع وتحديد النتائج الإيجابية والسلبية ووضع الحلول لها ورفعها بتوصيات ومقترحات إلى الإدارة فضلاً عن توفير وتزويد هذه الإدارة بالبيانات والمعلومات الخاصة بهذه النتائج التي تشمل جميع أوجه نشاط المؤسسة.

تتم العمليات السابقة من خلال التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية وكل المتعلقة بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة الموضوعة دون انحراف والتقييم الدوري للسياسات الإدارية والإجراءات التنفيذية المتعلقة بها وإبداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها لتحقيق أعلى كفاءة إدارية.

وهناك أهداف ثانوية أخرى تتمثل في:[1]

ـ المحافظة على أملاك البنك من الضياع وسوء الاستعمال والاختلاس.

[1] خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى ، 2014، ص، 47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ـ التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستعملة في الدفاتر والسجلات التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات ومتابعة تنفيذها والقيام بتحليل البيانات تحليلا سليماً.

ـ اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعبات في الوقت المناسب والعمل على تصحيحها ومنع تكرارها في المستقبل.

ـ مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة.

ـ التحقق من تنفيذ الخطط الموضوعة والسياسات الإدارية من الإدارة العليا للبنك وتقييمها وإبداء الرأي حيالها وتحليل الانحرافات عن هذه الخطط وتقديم الاقتراحات لتجنب الانحرافات مستقبلا وسد الثغرات التي تؤدي إلى ضياع أموال البنك، وهنا يقوم المسئولين عن المراجعة الداخلية بكتابة تقارير دورية عن تقييمهم للخطط المنفذة.

ـ التأكد من أن المعلومات المعروضة على الإدارة دقيقة وكافية كما أنها من واقع مستندات صحيحة وسليمة وهذا يتطلب فحص جميع عمليات البنك التي يتخللها قبض للنقود والعمليات التي يتخللها صرف للنقود، وقيام المراجعة الداخلية بهذه المهام يؤدي في النهاية إلى منع الغش والتزوير والتلاعب واكتشاف الأخطاء وهذا يؤدي إلى تعزيز الثقة في الدفاتر والسجلات، وكذلك في البيانات والمعلومات.

ـ التحقق من وجود حماية كافية لأصول البنك ضد السرقة.

ـ الحكم على إمكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية والإحصائية واتخاذها كأساس للقرارات الإدارية الناجعة.

ـ تقييم عمل الأفراد ومدى قدرتهم على تحمل المسؤولية.

ـ تقييم كفاءة استخدام الموارد والأصول من الناحية الاقتصادية.

ـ التحقق من أن المصروفات لا تنفق إلا في الأغراض الهامة والتأكد من تحصيل الإيرادات.

ثانيا: علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية لدعم الوظيفة الإدارية بالإضافة إلى كونها دعما للمراجع الخارجي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص، فمن متطلبات الرقابة الداخلية السليمة وجود قسم كتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه قسم المراجعة الداخلية مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة، وكذلك التأكد من

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي وأيضا التحقق من عدم وجود أوجه التلاعب أو المخالفات وهو ما يمثل الإلمام بشقي الرقابة الداخلية سواء الإداري أو المحاسبي.[1]

يمكن إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية فيما يخص الرقابة الداخلية فيما يلي:[2]

- تقديم تأكيدات حول مدى الالتزام بالرقابة الداخلية.
- تقديم خدمات استشارية حول السياسات والإجراءات الرقابية المناسبة للمخاطر.

تعمل المراجعة الداخلية على منع وتقليل حدوث الأخطاء وهذا ما يزيد من الحاجة لها، فطالما أن الإدارة بحاجة لمعلومات على درجة عالية من الثقة وبشكل مستمر، فمن الواجب أن يكون لقسم المراجعة الداخلية معرفة كافية وخبرة بإجراءات الرقابة، وتقديم النصائح للمديرين في محاولة للتقليل ومنع الأخطاء أيضا من الأهداف التي تسعى لها المراجعة الداخلية هو الحد من الإسراف من أجل زيادة المر دودية وتحسين الأداء.

المطلب الثالث: معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية

أصدر هذه المعايير معهد المراجعين الداخليين IIA عام 1987م وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والمبادئ التي يجب مراعاتها بالنسبة للقائمين بعمل المراجع الداخلي والتي يمكن بها تقييم عمليات وخدمات وأداء قسم المراجعة الداخلية في المؤسسة.

وتتمثل هذه المعايير في الخمسة معايير التالية:

المعيار الأول: استقلال المراجع الداخلي

يؤدي استقلال المراجع الداخلي إلى إمكانية توصل المراجع الداخلي إلى أحكام وتقديرات غير متحيزة في مجال أدائه لعمله وذلك نتيجة أداء مهامه بموضوعية ويمكن تحقيق هذا الاستقلال من خلال عنصرين رئيسيين هما:

[1] بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص، 17.

[2] برابح بلال، مرجع سبق ذكره، ص، 55.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- الوضع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية:

يجب أن يكون الوضع التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية على نحو يسمح بأدائها لأعمالها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبعية إدارة المراجعة الداخلية إلى شخص في التنظيم يكون لديه السلطات والصلاحيات الكافية لتدعيم استقلاله، مع ضرورة وجود اتصال مباشر بين مدير إدارة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة، ويتزايد الاستقلال من خلال مشاركة مجلس الإدارة في عملية تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية، ومن خلال وجود لائحة مكتوبة ومعتمدة من مجلس الإدارة لتحديد أهدافه وسلطاته ومسؤوليات المراجعة الداخلية ووضعها التنظيمي وأن تعطى لإدارة المراجعة الداخلية الحق في الاطلاع على كافة السجلات ومراجعة أداء الأفراد وإجراء الجرد لكافة العناصر اللازمة لأداء أعمال المراجعة الداخلية؛

ويجب أن يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بإعداد تقرير عن نشاط إدارة المراجعة الداخلية إلى مجلس الإدارة بصورة دورية. وينبغي أن تشير هذه التقارير إلى النتائج الهامة للمراجعة والتوصيات المتعلقة بها، أي يجب أن تكون تبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة أو للجنة المراجعة مباشرة.[1]

2- الموضوعية:

يجب أن يكون المراجعين الداخليين موضوعيين عند أدائهم لأعمال المراجعة، ويتطلب ذلك أداء المراجعين الداخليين لأعمالهم بطريقة تسمح لهم بالالتزام والصدق، وعدم حدوث أية مجاملات أو محاولة إرضاء أطراف معينة.

ويمكن تحقيق الموضوعية من خلال:[2]

- تحديد اختصاصات العاملين في القسم الخاص بالمراجعة الداخلية.
- تحديد حالات التعارض في الاختصاصات داخل القسم.
- تغيير وتبديل المهام بين أعضاء القسم من وقت لآخر.
- عدم قيام المراجع بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى.
- عدم قيام أفراد تم تحويلهم من أقسام أخرى إلى قسم المراجعة الداخلية بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها.

[1] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص، 62.

[2] كمال الدين مصطفى الدهراوي ومحمد السيد سرايا، مرجع سبق ذكره، ص، 179.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

– مراجعة نتائج أعمال المراجعة قبل كتابة التقرير.

المعيار الثاني: الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي

ويتحقق هذا المعيار من خلال العناصر التالية: [1]

أ – تحديد مواصفات ومؤهلات وخبرات من يعمل داخل إدارة أو قسم المراجعة الداخلية من حيث:

الكفاءة العلمية.

الخبرة العلمية.

فهم المبادئ الإدارية.

توافر الصفات الخلقية.

ب– وضع برامج تدريب مستمرة لرفع كفاءة العاملين في قسم المراجعة الداخلية وتحسين مستوى العناية المهنية.

المعيار الثالث: نطاق عمل المراجعة الداخلية

المقصود بنطاق عمل المراجعة الداخلية هو أعمال المراجعة الداخلية التي يجب أداؤها، ويجب أن يتضمن هذا المعيار فحص وتقييم كفاءة وفعالية هيكل الرقابة الداخلية في البنك وكذلك مدى تحقيق البك لأهدافه،

ويتطلب ذلك ضرورة العمل على التحقيق من مدى صحة وصدق التقارير والمعلومات المالية، والتحقق من الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين واللوائح وإجراءات حماية الأصول والاستخدام الكفء والاقتصادي للموارد الاقتصادية، ومدى تحقيق البنك لأهدافه وفقا لما هو مخطط ووفقا للمعايير الموضوعة.[2]

المعيار الرابع: أداء عمل المراجعة الداخلية

ويتمثل في معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية والتي تتضمن العناصر التالية:[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص، 179.

[2] عبد الوهاب نصر علي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص، 65.

[3] كمال مصطفى الدهراوي وشحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص،180.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1 ـ تخطيط عملية المراجعة.

2 ـ فحص وتقييم المعلومات المتاحة للتأكد من أنها:

معلومات كافية؛

معلومات مناسبة وملائمة؛

معلومات مفيدة؛

معلومات تخدم عملية المراجعة.

3 ـ إبلاغ نتائج المراجعة.

4 ـ متابعة تنفيذ هذه النتائج.

المعيار الخامس: إدارة قسم المراجعة الداخلية

يجب أن تكون هناك إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية تابعة لمجلس الإدارة مباشرة أو للجنة المراجعة بالمؤسسة، ويكون مدير إدارة المراجعة الداخلية مسئولا عن إدارتها إضافة إلى النقاط التالية:[1]

-ينبغي على مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارة نشاط المراجعة الداخلية بطريقة سليمة.

-على مدير المراجعة الداخلية توفير تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات لإرشاد المراجعين الداخليين.

-على مدير المراجعة الداخلية توفير برنامج لانتقاء العاملين بإدارة المراجعة الداخلية ولتطوير العاملين بما يكفل تحقيق أهداف الإدارة.

-على مدير المراجعة التأكد من وجود تنسيق بين أعمال المراجعة الداخلية والخارجية.

-على مدير إدارة المراجعة الداخلية توفير برنامج لتقييم أعمال الإدارة بقصد ضمان جودة الأداء.

وبعد تعرفنا على ماهية المراجعة الداخلية سنقوم بالتركيز لاحقا على الأدوات والطرق التي يستغلها المراجع في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

[1] رضا خلاصي، مرجع سبق ذكره، ص، 94.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية وخطواته

تعتبر الرقابة الداخلية نقطة الانطلاق التي عندها يبدأ المدقق عمله، وعلى ضوء ما يسفر عنه فحصه لأنظمتها المختلفة يقوم برسم برنامج التدقيق المناسب مع تحديد كمية الاختبارات اللازمة وحجم العينات المناسب.ومن هذا المنطلق قمنا بتناول طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الأول وخطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية في المطلب الثاني، وخصصنا في المطلب الثالث عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك.

المطلب الأول: طرق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

من الوسائل التي يستخدمها المدققين للتعرف على النظام المطبق في المشروع وتقييم مدى كفايته ما يلي:

الاستبيان.

الملخص التذكيري.

التقرير الوصفي.

دراسة الخرائط التنظيمية.

فحص النظام المحاسبي.

وفيما يلي شرح موجز لكل من هذه الوسائل:

1- الاستبيان:

ويضم استفسارات كتابية تحتوي على الأسس السليمة لما يجب أن تكون عليه الرقابة الداخلية. وتقدم هذه القائمة من الأسئلة إلى موظفي المشروع المختصين للإجابة عليها وردها إلى المدقق الذي يقوم بدوره بالتأكد من الإجابات عن طريق الاختبار والعينة وذلك للحكم على درجة متانة النظام المستعمل.

ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة حيث يجب أن تصاغ بطريقة فنية بحيث تدل الإجابات (بنعم) على أنظمة دقيقة للرقابة والإجابة (بلا) على أنظمة ضعيفة أو عدم وجود رقابة أصلا في تلك الناحية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومن مزايا الاستبيان سهولة التطبيق بالنسبة لمختلف المؤسسات. ومرونة الأسئلة بما يضمن إبراز معظم خصائص النظام المحاسبي لأي مؤسسة، وتوفير الوقت حيث المدقق عن إنشاء برنامج جديد لكل عملية تدقيق منفردة، هذا كما تتمتع طريقة الاستبيان بأن العملاء لا يعترضون على تطبيقها عادة حيث ينظرون إليها كجزء من إجراءات التدقيق المعتادة، وهو مالا يتوفر في طريقة الاستفسار الشفوي المباشر حيث قد يعتبر العميل أو الموظف نفسه محل استجواب يتعدى فيه المدقق حدود صلاحياته. وكذلك فإن استخدام الاستبيان سنويا يلفت نظر القائمين بالتدقيق إلى عدم إغفال هذا الأمر سنوياً ومراعاة التغيرات التي قد تطرأ عليه بين سنة وأخرى.

وبالرغم من هذه الخصائص يعيب عليه البعض أنه قد يقود إلى عدم مراعاة الظروف الخاصة بكل مؤسسة بسبب كونه موحداً للمؤسسات المختلفة. وهذا يعني أيضا أنه لا يتغلغل في التفاصيل الدقيقة لنظم الرقابة الخاصة بكل مؤسسة تلك التفاصيل الهامة والضرورية للحكم على متانة نظام الرقابة الداخلية. كذلك فإن وجود الاستبيان قد يقود القائمين عليه من مساعدي المدقق إلى الاكتفاء به وعدم إجراء أي استفسارات أخرى قد تستلزمها الظروف.

وللتغلب على هذه العيوب أو التقليل من أثرها. بإمكان المدقق تحضير استبيانات خاصة بكل نوع معين من المؤسسات على حدة، والابتعاد عن الاستبيان الموحد، كذلك عليه القيام بمراجعة الاستبيان وتعديله سنوياً.[1]

2- الملخص التذكيري:

ويقوم المدقق هنا بوضع قواعد وأسس نظام رقابة داخلية سليم، وذلك دون تحديد أسئلة أو استفسارات معينة كما في الاستبيان.

ميزة هذه الطريقة الاقتصاد في الوقت دون إغفال الهام من النقاط. أما عيوبها فتنحصر في كونها لا تقود إلى تدوين كتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية في المشروع المعني، كما أنها لا تنطبق على المشروعات ذات الطبيعة الخاصة، بالإضافة إلى كون هذا الملخص أمر متروك لكل مدقق على حدة يضع الأسس ويقوم بالإجراءات التي يراها مناسبة.[2]

[1] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص، 121.

[2] زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية، عمان،الطبعة الأولى،2010،ص،141.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- التقرير الوصفي:

ويقوم المدقق هنا بوصف الإجراءات المتبعة في المشروع لكل عملية من العمليات مع وصف نظام الرقابة والدورة المستندية. وهي طريقة مناسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى حد ما. ويخلص التقرير الوصفي إلى تحديد نقاط الضعف في النظم المستعملة ومحاسبتها. أما عيبه فيتلخص في صعوبة تتبع الشرح المطول لنظام الرقابة وصعوبة التأكد من تغطية جميع جوانب نظام الرقابة في ذلك التقرير.[1]

4-دراسة الخرائط التنظيمية:

وهنا يقوم المدقق بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال دراسة للخرائط التنظيمية المستعملة في المشروع مثل الخريطة التنظيمية العامة، وخرائط الدورات المستندية لمختلف عمليات المشروع، كالنقدية، والأجور ...الخ ومن عيوب هذه الطريقة صعوبة رسمها واستخلاص درجة متانة نظام الرقابة الداخلية من واقعها لأن الخرائط تظهر الوقائع العادية، أما الإجراءات غير العادية فلا تظهرها بالرغم من كونها مهمة لعملية التدقيق في معظم الأحيان والحالات.[2]

5- فحص النظام المحاسبي:

وهنا يحصل المدقق على قائمة بالسجلات المحاسبية وأسماء المسئولين عن إنشائها وعهدتها وتدقيقها، وقائمة ثانية بطبيعة المستندات والدورة المستندية...الخ. ومن تلك القوائم يستطيع الحكم على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية. وتتميز هذه الطريقة بأنها تركز على الظروف الخاصة بكل مشروع ويعاب عليها أنها قد تصبح مطولة في المؤسسات الكبيرة خاصة إذا قام المدقق بالتحري بخصوص الموظفين والسجلات، وما شابه.[3]

---

[1] نفس المرجع السابق، ص، 141.

[2] نفس المرجع السابق، ص، 142.

[3] خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص، 122.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن أن يقوم المراجع الداخلي بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة من خلال ثلاثة مراحل تتمثل في: [1]

1 ـ خطوة فهم نظام الرقابة الداخلية

يجب على المراجع الداخلي أن يكون لديه المعرفة الكافية عن نظام الرقابة الداخلية "النظام المحاسبي وأساليب الرقابة " وذلك عن طريق طلب الاستفسارات من الأشخاص في مختلف المستويات داخل المؤسسة وكذلك الرجوع إلى المستندات التي تصف هذا النظام ومختلف وظائف المؤسسة، وذلك باستخدام أساليب تقييم نظام الرقابة التي سبق ذكرها.

2 ـ خطوة تحديد مخاطر الرقابة

الخطوة الثانية في عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية هي تحديد مخاطر هذا النظام، وفيها يقوم المراجع الداخلي بتحديد نقاط ضعف هذا النظام ونقاط قوته وذلك استنادا إلى المعايير والمبادئ والقوانين الواجبة التطبيق، وقد نصت المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية فيما يخص ذلك في المعيار رقم 1220_{A3} والذي نص على " يجب أن ينتبه المراجع الداخلي إلى المخاطر الهامة التي قد تأثر على الأهداف أو العمليات أو الموارد الخاصة بالمؤسسة".

3 ـ خطوة اختبارات الالتزام

تهدف هذه الخطوة إلى التأكد من أن الإجراءات الرقابية الداخلية تطبق كما هو محدد لها في النظام وذلك عن طريق مجموعة من الاختبارات التي يقوم بها المراجع الداخلي، والمتمثلة في المراجعة المستندية للعمليات، التحقق من أرصدة الحسابات، ملاحظة تصرفات العاملين أثناء عملية التنفيذ، ويجب على إدارة المؤسسة أن تحث الموظفين إلى الالتزام بهذه الإجراءات وتدريبهم وتحديد مسؤولياتهم بكل دقة.

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سبق ذكره ، ص،214.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثالث: عناصر تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى البنوك

قد تضمنت مقررات لجنة بازل الثانية إطاراً لتقييم نظام الرقابة الداخلي لدى البنوك وذلك ضمن خمسة عناصر رئيسية لعملية الرقابة الداخلية اشتملت على:

أولا: الإشراف الإداري

ويشتمل الاشراف الإداري ثلاثة مبادئ هي:

1 ـ مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل التحقق من وجود واستمرار نظام رقابة داخلي فعال ومناسب، كما تتضمن المراجعة الدورية لاستراتيجيات العمل وسياساته، والمراجعة الدورية لمدى ملائمة إستراتيجية البنك وحدود المخاطر، والتأكد من قيام الإدارة التنفيذية باتخاذ الخطوات الضرورية لتحديد وقياس ومراقبة المخاطر، والموافقة على الهيكل التنظيمي،

وحتى يساعد مجلس إدارة البنك على فعالية هيكل الرقابة الإدارية بالبنك يجب ألا يوجد تعارض مصالح بين أعضائه، وأن لا يكون لأي من أعضائه مصلحة مادية مباشرة في البنك، وأن يبذل كافة أعضاء المجلس أقصى عناية في مباشرة أعمالهم والوفاء بمسؤولياتهم.[1]

2 ـ مسؤوليات الإدارة التنفيذية:

وتشمل تطبيق مختلف الاستراتيجيات والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة، وتطوير السياسات والعمليات المتعلقة بتحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يواجهها البنك، ويشمل ذلك قيام الإدارة التنفيذية بصيانة الهيكل التنظيمي والتأكد من وضوح المسؤوليات وتفويض ومراقبة الصلاحيات، ووضع السياسات المناسبة لنظام الرقابة الداخلية ومراقبة مدى كفاءة وفعالية هذا النظام، والتأكد من أن نشاطات المصرف تؤدي من قبل موظفين مؤهلين ومدربين، ووضع سياسات حوافز تكافئ العمل الجيد؛

[1] بوطورة فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص، 86.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3ـ معايير الأخلاق العالية والنزاهة:

تهدف إلى تشجيع المعايير الأخلاقية وخلق الثقافة الرقابية داخل المؤسسة وتعتمد على الجهود المشتركة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية المتمثلة في المديرين العاملين ومساعديهم لتحقيق ذلك من خلال إرساء مبدأ الرقابة الداخلية باعتباره مسؤولية كافة الأفراد في المؤسسة، وتعزيز معايير مثلى للنزاهة ومبادئ أخلاقية في إجراءات التعامل؛

ثانيا: تعريف المخاطر وتقييمها

اشتمل على تحديد المخاطر وتقييمها بعد تحديد آثارها السلبية على الأهداف الموضوعة، ويتطلب ذلك التقييم الفعال لها وفق مبدأ الكلفة والمنفعة، وتصنيفها حسب إمكانية السيطرة عليها، واستمرار تقييم أثرها على الأهداف، وشموليتها جميع خطوط العمل الدنيا صعودا إلى الأنشطة العامة الإدارية في البنك.[1]

ثالثا: أنشطة الرقابة وفصل المهام

تتحدد وفق ما يتفق عليه مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتشمل الرقابة تقارير أداء دوائر وأقسام البنك، والرقابة المادية باستخدام الضوابط المختلفة التي تمنع الوصول إلى الموجودات، إضافة لوضع حدود خاصة لمجموعة المخاطر تحول دون حدوث خسائر ضخمة، واستخدام الأنشطة الرقابية الأخرى المرتبطة بنظام الموافقات والتفويضات أو التحقق والمطابقة.

أما فيما يتعلق بفصل المهام بين الوظائف المتعارضة فقد اتفق على عدم قيام الموظف الواحد بمهام متعارضة وتقليل احتمال حدوث الاختلاس والتلاعب، أو عدم وجود ضوابط غير ملائمة في الحالات التي يكون الفرد فيها مسئولا عن أنشطة متعارضة، ومنع وجود أية أعمال مخالفة للسياسات والإجراءات الرقابية.[2]

[1] عيد عباد مناور الرشيد، **تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2010، ص،28.

[2] نفس المرجع السابق، ص، 29.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

رابعا: أنظمة المعلومات والاتصال

القادرة على الوصول إلى البيانات المالية والتشغيلية في الوقت المناسب، وتشمل وجود أنظمة معلومات تخضع لأساليب الحماية المناسبة، ووجود قنوات اتصال فعالة تساهم في تنفيذ السياسات، ومدعومة بهيكل تنظيمي يساعد على تدفق البيانات بشكل عمودي وأفقي داخل البنك؛

خامسا: متابعة العمليات وتصويب الخلل

من خلال الإشراف المستمر على نظام التدقيق الداخلي لضمان فاعلية وكفاءة ومراقبة المخاطر الرئيسية والتقييم الدوري لهذه العمليات.

وقد أشارت مقررات لجنة بازل إلى وجوب تمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية والقدرة المهنية والكفاءة المالية بحيث يقوم بدور شامل وفعال في تقييم عمليات البنوك ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتضمن متابعة العمليات وتصويب الخلل ضرورة الإبلاغ عن الثغرات في نظام الرقابة الداخلية في الوقت المناسب، فقد أكدت مقررات لجنة بازل على ضرورة إبلاغ المستوى الإداري المعني، وفي الوقت المناسب عن أية ثغرات أو مشكلات في نظام الرقابة الداخلية وذلك حتى يتسنى معالجته في الوقت المناسب.[1]

المبحث الثالث: تقييم الأداء في البنوك التجارية

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات متسارعة وإفلاس العديد من المؤسسات الكبرى، ويهدف تقييم الأداء في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها.

لذلك سنقوم من خلال هذا المبحث عرض ماهية تقييم الأداء المطلب الأول أما المطلب الثاني عرضنا فيه أهم مؤشرات تقييم الأداء والمطلب الثالث خصصناه لذكر أهم الأخطار التي تتعرض لها البنوك التجارية.

[1] نفس المرجع السابق، ص، 30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء

أولا: مفهوم تقييم الأداء

لقد أعطيت عدة تعاريف لتقييم الأداء من بينها ما يلي:

يعرف تقييم الأداء على أنه: " عملية تقدير أدائه وتنفيذ العملية لتحديد فيما إذا كان الأداء جيدا أم لا".[1]

كما أن تقييم الأداء يكون بعد انتهاء الأداء الفعلي ومعرفة النتائج المحققة فعلا ويركز على النتائج في نهاية الفترة وليس التشغيل اليومي وعند تقييم الأداء نحتاج إلى مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة سواء كانت هذه الأهداف إنتاجية أو تسويقية أو ما يتعلق بالسيولة والربحية.

يمكن تعريف تقييم الأداء بأنه: " عبارة عن عملية فحص وتحليل وقياس النتائج المحققة، والتي تمت بجهود الأفراد المسئولين عن الأداء في ظل ظروف معينة وأوقات محددة وإمكانيات مناسبة متاحة، بهدف الكشف عن القصور أو الانحرافات، وتحليل أسبابها والمسئول عنها، ومن خلاله يمكن الحكم على درجة الكفاءة التي نفذت بها الأهداف".[2]

ويشير البعض كذلك على أن " عملية تقييم الأداء شكل من أشكال الرقابة، ويرتكز على تحليل النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال الجهود المبذولة على مختلف المستويات بهدف الوقوف على تحقيق أهداف وحدات الأعمال في استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وترشيد الإدارة في إعداد الخطط المستقبلية".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن تقييم الأداء هو وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر يتم فيها مقارنة الأهداف المحققة مع الأهداف المخططة مسبقا، بهدف الكشف عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة لتصحيحها.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء

لعملية تقييم الأداء في المصارف التجارية أهداف عدة ومتنوعة يمكن عرض أبرزها بالآتي:[1]

---

[1] سعاد نائف برنوطي، **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للنشر،عمان، الطبعة الأولى ، 2001، ص، 378.

[2] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 208.

[3] محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسة في ظل معايير الأداء المتوازن**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2012، ص، 10.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-متابعة تنفيذ أهداف المصرف التجاري المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والمدد المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

2-الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط المصرف التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها. وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.

3-بيان مدى كفاءة استخدام المصرف التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك.

4-تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في المصرف التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه المصرف من خلال قياس انجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الأقسام أو الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في المصرف.

5-توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف التجارية إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويّمكنها من إجراء المتابعة الشاملة والمستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأداء الأفضل والمتناسق.

6-تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف التجاري، تساعد على وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته.

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم في البنوك

إن الرقابة على الأداء العام للبنك عادة ما تتم في نهاية السنة المالية، وذلك من أجل عملية التقييم وهناك مؤشرات تستخدم من قبل غالبية البنوك، والمتمثلة فيما يلي:

[1] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ، 2009، ص، 30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1-الربحية :

يهدف البنك التجاري أساسا إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب المالية مهمتها قياس كفاءة وفعالية البنك في توليد الأرباح، لأن البنك الذي لم يحصل على أرباح كافية، فبقاؤه لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهددا.[1]

ولهذا تعتبر نسب الربحية من أكثر النسب الدالة على أداء البنك التجاري خلال فترة معينة. ومن أهم نسب الربحية ما يلي:

1.1معدل العائد على حق الملكية:

ويقيس هذا المعدل ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك، حيث تتمثل هذه الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة. ويحسب هذا المعدل كما يلي:

معدل العائد على حق الملكية = [صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية]× 100؛

2.1 معدل العائد على الودائع:

ويشير إلى فاعلية استثمار ودائع المصرف من خلال حساب نسبة أرباح المصرف إلى ودائعه:

معدل العائد على الودائع =[صافي الأرباح بعد الضرائب/مجموع الودائع]×100؛

3.1معدل العائد على الأموال المتاحة :

ويشير إلى فاعلية استثمار الأموال المتاحة للمصرف والمتكونة من ودائعه وحقوق مالكيه من خلال حساب نسبة أرباح المصرف إلى مجموع الودائع وحق الملكية.

معدل العائد على الأموال المتاحة = [صافي الأرباح بعد الضرائب/ مجموع الموجودات] × 100 ؛

4.1معدل العائد على الموجودات:

وهو يقيس نسبة الأرباح المحققة إلى مجموع موجودات المصرف (أو مجموع مطلوباته وحقوق الملكية).

[1] حسين جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص، 47.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

معدل العائد على الموجودات = [صافي الأرباح بعد الضرائب / مجموع الموجودات]×100.[1]

2-السيولة:

وتقيس قدرة البنك على مواجهة التزاماته اتجاه الغير لدى استحقاقاته وتلبية حاجات مقترضيه. وهذه النسب تهم المودعين والمستثمرين والمقترضين على السواء إذ أن نقص السيولة قد يعني بالنسبة للمودعيين عدم قدرة البنك على دفع ودائعهم عند استحقاقاتها أو طلبها، وقد يصل الأمر إلى فقدان الفائدة عليها، أو حتى خسارة جزء من أصل هذه الودائع،كما أن نقص السيولة قد يعني بالنسبة للمستثمرين في البنك عدم قدرة البنك على الاستفادة من فرص التوظيف المربحة التي قد تنشأ في السوق، وبالتالي نقص في الربحية وأما بالنسبة للمقترضين فإن انخفاض السيولة يعني عدم حصولهم على كافة احتياجاتهم من التمويل. ولا بد من التنويه إلى أن السيولة لا تعني فقط ما يتوفر لدى البنك من أرصدة نقدية أو شبه نقدية جاهزة بل إن مقدرته على خلق سيولة جاهزة تدخل ضمن عناصر السيولة.[2]

وتتمثل نسب السيولة في ما يلي:

1.2نسبة الرصيد النقدي

وتحسب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي = رصيد البنك لدى البنك المركزي + النقدية لدى البنك / الودائع + التزامات أخرى.

ويمكن تنمية وتحسين نسبة الرصيد النقدي من خلال إيداع نقود جديدة من قبل الأفراد والمنظمات أو سداد قروض سبق أن اقرضها البنك للعملاء والاقتراض من البنك المركزي بضمانة أوراق مالية أو زيادة رأس المال بشكل نقد أو وجود رصيد دائن للمصرف لدى البنوك الأخرى؛

2.2نسبة السيولة العامة:

وتعني قدرة البنك على تحصيل القروض والسلفيات لدى العملاء وفقا لتواريخ استحقاقها بدون خسارة في القيمة والتوائم بين تحصيل هذه القروض ومنح قروض وسلفيات جديدة. كذلك يعين على البنك دراسة وتحليل

[1] عبد السلام لفته سعيد، **إدارة المصارف (وخصوصية العمل المصرفي)**، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى ، 2013، ص،118.

[2] خاد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص، 344.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

موقف العملاء واستبعاد من يتضح عدم قدرته على سداد القروض من نسبة السيولة العامة، ويتم ذلك من دراسة العامل السابق مع العملاء ومراقبة عملية السحب والإيداع للتعرف على أسلوب استخدام القرض وإمكانية السداد، وهل استخدم في المجال الذي اقترض لأجله، ومتابعة مركز العميل بصفة دورية ليتسنى تقييم سياسة منح الائتمان وتعديلها إذا اقتضت الضرورة بذلك.[1]

3.2نسبة الاحتياطي النقدي:

عادة تحتفظ البنوك بأرصدة لدى البنك المركزي وبدون فائدة وتحدد هذه الأرصدة التشريعات المصرفية المعمول بها. وقد يمنع البنك الذي قد عجز عن إيداع أو الاحتفاظ بنسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي من منع أي قرض جديد حتى يتم استكمال النقص.

وتحسب نسبة الاحتياطي القانوني بالمعادلة التالية:

نسبة الاحتياطي القانوني = الاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي / [إجمالي الودائع + شيكات وحوالات وخطابات دورية مستحقة الدفع + الأرصدة المستحقة للبنوك الأخرى + مبالغ مقترضة من البنك المركزي].

وقد تصل نسبة الاحتياطي القانوني الى35% في حدها الأقصى، وينبغي أن لا تقل عن 5%.

وقد تحسب نسبة الاحتياطي القانوني على الشكل التالي:

نسبة الاحتياطي القانوني= [النقدية بخزائن البنك + الأرصدة لدى البنك المركزي] / إجمالي الودائع.[2]

4.2نسبة السيولة القانونية :

وتعتبر مقياسا آخر لمدى قدرة أو كفاءة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية الجارية، وتعد هذه النسبة من أهم النسب الخاصة بالسيولة المتعلقة بعملية الرقابة وتقييم الأداء.[3]

[1] حسين جميل البديري، مرجع سبق ذكره،ص، 42.

[2] نفس المرجع السابق، ص، 42.

[3] منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الثالثة،2001، ص،412.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

نسبة السيولة القانونية = [أرصدة نقدية + أصول شبه نقدية]/مجموع الودائع لدى البنك.

وتستعمل هذه النسبة في عملية الرقابة وتقييم الأداء يكون ذلك عن طريق مقارنتها مع النسبة التي يحددها البنك المركزي.

ويتخذ البنك الرقابة على إدارة التدفقات النقدية (أي إدارة السيولة)، من أجل التنبؤ بحجم وتوقيت هذه التدفقات، والكشف مبكرا عن العجز أو الفائض في الرصيد النقدي و هو ما يسمح باتخاذ إجراءات مسبقة لمواجهتها.

3-نسب ملائمة رأس المال

تراعي البنوك أن تكون لها رؤوس أموال لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزم لها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في المصارف التجارية بقدر هذه المخاطر، أهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات،

ويتكون رأس مال المصرف التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوة الإصدار.[1]

وتضم نسب ملاءة رأس المال أنواعا عدة من أهمها:

1.3حقوق الملكية إلى الأصول:

وتعبر هذه النسبة عن مدى اعتماد البنك التجاري على حقوق الملكية في تمويله لأصوله المختلفة ويتم حساب هذه النسبة كما يلي:

حقوق الملكية إلى مجموع الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

[1] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص، 64.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ويجب على البنك التجاري، المحافظة على ثبات هذه النسبة، وعدم انخفاضها عن السنوات السابقة، وأيضا مراعاة ما يقرره البنك المركزي في هذه النسبة، وتعد هذه النسبة من النسب المهمة لدى المصارف المركزية وطبقا لمعايير لجنة بازل فإن النسبة المقبولة عالميا هي 10% وان ارتفاع هذه النسبة يدل على متانة رأسمال البنك في تمويل الأصول وتخفيض المخاطر.[1]

2.3نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المصرف التجاري على حقوق الملكية بوصفها مصدرا من مصادر التمويل، ومدى قدرة المصرف التجاري على رد الودائع من الأموال المملوكة له، وان ارتفاع هذه النسبة يعني توفير الحماية اللازمة لأموال المودعين، وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

نسبة حق الملكية = [حق الملكية / إجمالي الودائع]× 100؛

3.3نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض:

وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المصرف التجاري على مقابلة أخطار الاستثمار في القروض والسلفيات من حقوق الملكية دون المساس بالودائع وتعكس هذه النسبة درجة الخطر المتوقع في محفظة القروض، ويجب على كل مصرف الاحتفاظ بنسبة معينة من الاستثمار في كل نوع من أنواع محفظة القروض على شكل احتياطات بهدف تغطية أخطار الائتمان وعدم السداد،وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية :

نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض = [حق الملكية /إجمالي القروض] × 100.[2]

المطلب الثالث: علاقة تقييم الأداء بنظام الرقابة الداخلية وأهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك

أولا:علاقة تقييم الأداء بنظام الرقابة الداخلية

لا يوجد اتفاق حول مفهوم واحد لتقييم الأداء، كما أنه غالبا ما يتم الخلط بينه وبين مفهوم الرقابة الداخلية اتفقت معظم التعاريف التي تناولت تقييم الأداء رغم تعددها على أنه وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر والتي تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة سواء على مستوى

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص، 195.

[2] نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص،66.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الوحدة الاقتصادية، للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم لها بأعلى درجة من الكفاءة. أما الرقابة فإنها تبدأ مع عملية تخطيط الأهداف المرجوة وتسير مع التنفيذ لمتابعة الأحداث الفعلية ومقارنتها بالمخطط لها، وتمكن من اكتشاف الانحرافات التي تحدث أثناء التنفيذ، وتوضح ما يجب اتخاذه للتصحيح والعمل على منع تكرار الانحرافات مستقبلاً.[1]

ويعني ما تقدم أن الرقابة تقود التنفيذ الفعلي إلى مرحلة معينة تحسن من خلالها تنفيذ المخطط، وذلك قبل الوصول إلى النتائج النهائية.

أما تقييم الأداء فيأتي دوره عندما تظهر النتائج وينشط عمله بتحليل تلك النتائج لمعرفة الانحرافات التي حدثت. حتى لو كان قد تم معالجتها من خلال قيام الرقابة بدورها. وذلك بهدف تحليل ودراسة تلك الانحرافات وردها إلى مسبباتها الرئيسية وتحديد المسئول عن إحداثها؛

يعني ذلك أن تقييم الأداء يقوم بعملية فحص وقياس النتائج المحققة من خلال مقارنتها بالأهداف المخططة مسبقا سعيا للوصول إلى العوامل والأسباب الرئيسية المؤثرة في تلك النتائج ومن تحديد الصعوبات التي تقابل التنفيذ، ويحدد هل السبب راجع لعملية التخطيط أم المعايير المحددة أم للأفراد المسئولين عن الأداء أو لعدم كفاءة الرقابة الداخلية المنفذة من المؤسسة وبذلك فالتقييم يساعد بطريقة فعالة في الحكم على التخطيط والرقابة ومدى كفاءة الأداء، كما يوجه النظر لتفادي الأخطاء والانحرافات وتكرارها مستقبلا؛

ويمكن القول بصفة عامة أن تقييم الأداء يعتبر أكثر شمولا من الرقابة الداخلية، حيث أنه يسير في نفس اتجاه الرقابة ثم يزيد عنها في عملية التحليل للنتائج، بل أن الرقابة ذاتها بهذا المعنى تعتبر مرحلة من مراحل تقييم الأداء وتتميز وظيفة تقييم الأداء بأنها من وظائف الإدارة وليس قائمة بذاتها وتتعلق بالمستقبل فوجودها لاحق لوجود النشاط ذاته وتعتبر عملية دائمة ومستمرة وشاملة.[2]

ورغم وضوح العلاقة والاختلاف بين كل من مفهوم ونطاق الرقابة الداخلية وتقييم الأداء إلا أنهما يكملان بعضهما البعض وينبغي توافرهما معا في المؤسسة.

[1] محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص، 208.

[2] نفس المرجع السابق، ص، 209.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك

إن العمل المصرفي بطبيعته ينطوي على تحمل مجموعة واسعة من المخاطر والتي أهمها:

1- مخاطر الائتمان

المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم وفاء الزبون بالتزاماته أمام المصرف في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة به، ويعبر عنها مصرفيا بمخاطر التعثر، ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان تتحمل الإدارة العليا للمصرف المسؤولية في وضع سياسة ائتمانية وإجراءات عمل تتلاءم مع الواقع العملي والبيئة المصرفية وأن يتم مراجعتها وتحديثها باستمرار، وتعيين المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات المنح والمتابعة والمراقبة[1].

2-مخاطر السيولة

تشير مخاطر السيولة إلى عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته، أو عدم القدرة على تمويل الزيادة في الموجودات.[2]

3-المخاطر التشغيلية

تعتبر المخاطر التشغيلية موضوعا حديثا على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل الثانية، والمتمثل بالمخاطر المتولدة عن العمليات اليومية للبنك، أو الخسائر المحتملة الناتجة عن العمليات الداخلية أو الموظفين أو الأنظمة أو أية أحداث خارجية. ومن بين مخاطر التشغيل الاختلاس والتزوير وتزييف العملات والسرقة والسطو والجرائم الالكترونية إضافة إلى المخاطر المهنية كالإهمال والرشوة وسوء استخدام السلطات

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية خاصة من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية.[3]

[1] عبد السلام لفته سعيد، مرجع سبق ذكره، ص، 125.

[2] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص،217.

[3] نفس المرجع السابق، ص،128.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- مخاطر رأس المال

وتتمثل مخاطر رأس المال في احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات، أي تنشأ هذه المخاطر من عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، ولهذا تهتم البنوك التجارية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين،

ولذلك يتعين على السلطة الرقابية تعيين حدود لرأس المال المطلوب بحيث يشمل المخاطر التي يتحملها البنك وقدرته على استيعاب الخسائر وألا تكون اقل من الحدود التي حددها اتفاق بازل بشأن رأس المال المصرفي، وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان ومقابلة مخاطر السوق.[1]

[1] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص، 119.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى عموميات حول المراجعة الداخلية ولقد تبين لنا من خلال الدراسة النظرية أن المراجعة الداخلية هي أداة إدارية فعالة تسعى دائما لتفعيل نظام الرقابة الداخلية عن طريق تحديد نقاط القوة والضعف وكذلك إعطاء نصائح وإرشادات لمتخذي القرار داخل المؤسسة، ويتخذ المراجع الداخلي عدة طرق للتعرف على نظام الرقابة المطبق كالاستبيان والملخص التذكيري والتقرير الوصفي....

تعتبر الرقابة الداخلية مرحلة من مراحل تقييم الأداء بمعنى أن تقييم الأداء يعتبر أكثر شمولا من الرقابة الداخلية.

إضافة إلى ذلك فإن البنك يعتمد على تقييم وقياس الأداء بعدة مؤشرات تمثلت أهمها في: مؤشر الربحية السيولة، ومؤشر نسب ملائمة رأس المال من أجل تحديد الأخطاء والانحرافات التي قد تقع داخله ومن أجل تجنب المخاطر البنكية أيضا.

من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك في وقتنا الحالي: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال...

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الجانب التطبيقي

الفصل الثالث: تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة

تمهيد:

بعد الانتهاء من الدراسة النظرية التي تطرقنا فيها إلى نظام الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية، فقد خصصنا هذا الفصل للدراسة الميدانية وذلك من أجل تقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة ، من خلال إعداد استبيان وتوزيعه على الإدارة العليا والإدارة التنفيذية في البنوك التجارية بولاية سكيكدة، ثم تحليل نتائج الإستبيان.

وعلى هذا الأساس سنحاول من خلال هذا الفصل الإجابة على الفرضيات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة وخصائص عينة الدراسة

المبحث الثاني: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

المبحث الثالث: تحليل الفروقات الإحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية حسب خصائص عينة الدراسة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: منهجية الدراسة وخصائص عينة الدراسة

المطلب الأول: منهجية الدراسة وأسلوبها

أولا: مجتمع وعينة الدراسة

تكّون مجتمع الدراسة من مجموعة من البنوك التجارية العمومية والخاصة والبالغ عددها (8) بنوك في مدينة سكيكدة.

أما عينة الدراسة فتمثلت في الإدارة العليا، الوسطى بجميع وكالات البنوك ، حيث تم توزيع استبانة الدراسة على كل من المدير، نائب المدير، رؤساء المصالح، والمدققين الداخليين، وقد تم توزيع (110) استبانه وتم استرجاع ما مجمله (80) استبانه بنسبة بلغت (72.72%) ، وبعد تفحص الاستبيانات المستردة تم استبعاد (23) استبانه نظرا لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للدراسة (56) استبانه بنسبة بلغت (70%).

والجدول التالي يظهر عدد أسماء البنوك التجارية محل الدراسة وعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة

الجدول رقم(1): البنوك التجارية محل الدراسة وعدد الاستبيانات الموزعة والمستردة

البنوك	عدد الفروع	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة
BNA	4	27	25
GULF	1	12	10
BEA	2	10	9
Trest Bank Algeria	1	12	9
BNP PARIBAS	1	5	3
BADR	9	10	4
CNEP	5	10	5
BDL	3	24	15
المجموع	27	110	80

المصدر: من إعداد الطالبة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

التعريف بالبنوك التجارية محل الدراسة:

توجد العديد من البنوك التجارية في الجزائر ولكن سنقوم بالتعرف على بعض منها كالآتي:

1- البنك الوطني الجزائر(BNA):

تأسس بالأمر رقم 66-176 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966، وقد وضع كأداة للتخطيط المالي، ومكلف بتنفيذ سياسة الحكومة فيما يخص القروض والاعتمادات قصيرة الأجل والتعاون مع الهيئات العمومية للإقراض.

وتتمثل وظائف هذا البنك فيما يلي:

-تنفيذ خطة الدولة في موضوع الائتمان القصير والمتوسط وفقا للأسس المصرفية التقليدية بشأن المخاطر وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف والتسبيقات على البضائع والاعتمادات المستندية.

- منح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي لحد سنة 1982

- في الميدان الصناعي يقرض البنك المنشآت العامة خصوصا في قطاعات المناجم ، النسيج والنقل والتجارة حيث يقيم لها الائتمان التشغيلي أحيانا الائتمان الاستثماري، كما يقدم للمنشآت الخاصة على اختلاف أنشطتها الائتمان التشغيلي والاستثماري.

- في ميدان الإسكان يقوم البنك بخصم الأوراق التجارية في ميدان التشييد.

وباختصار فهو بنك ودائع واستثمارات، وبنك للمنشآت الوطنية وبنك يتوجه للداخل والخارج.

2- البنك الخارجي الجزائري(BEA):

تأسس هذا البنك بالمرسوم رقم 67-204 في01 أكتوبر 1967 برأسمال قدره 20 مليون دينار وهذا بعد أن توقف القرض الفرنسي عن مزاولة نشاطه.

وتأسيسه يمثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، وهو بنك ودائع ملك للدولة وخاضع للقانون التجاري، ووظيفته الأساسية تسهيل تنمية الصلات الاقتصادية بين الجزائر والدول الأخرى وهو يقوم أيضا ب:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- استغلال محلات عامة.
- ضمان التنفيذ الجيد للسندات الناتجة عن صفقات الدولة والجمعيات المحلية.
- منح اعتمادات عن الاستيراد وإعطاء ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم في التصدير.
- وضع اتفاقيات مع البنوك الأجنبية.
- إعطاء معلومات تجارية للموردين والمصدرين خاصة بإمكانيات التموين أو البيع للخارج.

3- بنك التنمية المحلية(BDL):

تأسس بموجب المرسوم رقم 85-85 بتاريخ 30أفريل 1985 برأس مال قدره 500 مليون دج. وهو البنك الوحيد الذي مقره خارج العاصمة أصبح يتولى جزء من النشاطات التي يقوم بها القرض الشعبي الجزائري والمتمثلة في تمويل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار فيه حيث يقوم بحفظ الودائع ومنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية استثناء القطاع الفلاحي كم يقوم بتمويل التصدير والاستيراد ويخدم فعاليات الهيئات العامة وتنفيذ البرامج والمخططات التنموية.

4-بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR):

تأسس بالمرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 3 مارس 1982 على شكل شركة وطنية ذات رأسمال مقدم من الدولة، وكان هدف هذا البنك هو تنفيذ كل العمليات المصرفية ومنح التسليفات والقروض المساهمة حسب سياسة الدولة في:

- تنمية قطاع الفلاحة بكامله .
- ترقية النشاطات الفلاحية، الصناعات الحرفية والفلاحة الصناعية.

وكونه بنك متخصص فمهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف وذلك بقصد تطوير الريف والإنتاج الغذائي (الزراعي، الحيواني) على الصعيد الوطني.

5-بنك بي أن بي باربيباBNP PARIBA:

هو مجموعة بنكية عالمية فرنسية مقرها الرئيسي في باريس، ولديها مقرا عالميا آخر في لندن. وقد نشأت المجموعة على إثر اندماج بنك باريس الوطني مع باريس عام 2000 وفي أفريل 2009 قامت مجموعة بي إن

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بي باريبا بشراء حصة 25% من بنك فورتيس البلجيكي، وهو ما جعل من بي أن بي باريبا أكبر بنك في العالم من حيث الحجم الإجمالي للأصول التي بلغت 2.270 تريليون دولار.

لقد نجح بنك بي إن بي باريبا من أزمة الائتمان 2008-2009 نسبيا، حيث سجل نسبة أرباح صافية قدرت بـ: 3000000000€ صافي عام 2008، و 5800000000€ لعام 2009، وكلاهما بفضل الأرباح من التداول في البنك التجاري الدولي في قسم (الخدمات المصرفية الاستثمارية والشركات).

ويتصف بي إن بي باريبا لديها بواحدة من أعلى التصنيفات الائتمانية في مجموعة الأقران مع الديون على المدى الطويل للمجموعة الحالية، وذلك بالمرتبة + A من قبل S &P ، A2 من موديز و + A من فيتش.

وتمتلك المجموعة مناصب رئيسية في الأعمال الأساسية الثلاثة: الخدمات المصرفية للأفراد، حلول الاستثمار والشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية. موزعة على الأسواق المحلية الأربعةBNP باريبا هي فرنسا وإيطاليا وبلجيكا، ولوكسمبورج. بالإضافة إلى عمليات التجزئة الكبيرة في الولايات المتحدة وبولندا وتركيا وأوكرانيا ، وشمال أفريقيا، فضلا عن العمليات المصرفية الاستثمارية واسعة النطاق في نيويورك، لندن، هونج كونج، وسنغافورة. وذلك ضمن 80 بلدا مع ما يقرب من 190000 موظف.

بالنسبة ل: بي إن بي باريبا الجزائر فهو تابع 100%لمجموعة بي إن بي باريباالعالمية، برأس مال قدره 10 مليار دينار جزائري، حيث يقدم خدماتها لجميع العملاء: الأفراد (بما في ذلك الجزائريين المقيمين في الخارج) والمهنيين والمؤسسات.

ولتلبية احتياجات عملائها بشكل أفضل توفر بي إن بي باريبا الجزائرشبكة مكونة من 71 فرعا و13 مراكز أعمال في الجزائر، تتمتع بالخبرة والمهارة العالية المكتسبة من شركاتها التابعة .

وحصل البنك على شهادة ISO 9001 لنسخة 2008 بالنسبة لمعاملاتها المرتبطة بمعالجة الوثائق، والتحويلات الدولية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6-بنك الخليج الجزائر Gulf Bank Algeria (AGB)

هو بنك تجاري أنشئ بموجب القانون الجزائري، وهو عضو من أبرز أعضاء مجموعة أعمال في الشرق الأوسط كيبكو(الشركة الكويتية للمشاريع)، اعتمد في مارس 2004 برأسمال قدره 10 مليار دج، مهمته الرئيسية تتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر، كما يقدم منتجات وخدمات مالية متطورة على نطاق واسع وبشكل مستمر للشركات والأفراد، يقدم بنك الخليج الجزائر خدمات مصرفية تقليدية (ربوبة) وكذا خدمات تتوافق ومتطلبات الشريعة الإسلامية، ولديه شبكة تتكون من 45 وتركز إستراتيجية هذا البنك على خمسة مجالات:

- إدارة الجودة الشاملة: حيث يندرج ضمنها كافة الإجراءات المتخذة من طرف البنك من أجل تحقيق جودة الخدمة المصرفية مع العملاء الداخليين والخارجيين.

- توسيع شبكة الوكالة: جعل الوكالات أقرب للعملاء مع تقديم منتجات بمزايا وخدمات مصممة عالميا.

- توسيع عروض المنتجات والخدمات بهدف تلبية توقعات الجميع

- تركيز إدارة الموارد البشرية على الأداء: من خلال تحفيز العمال حسب النتيجة المحققة.

السعي إلى اكتساب حصص في السوق: من خلال النمو والتوسع في اكتساب حصص في السوق والمشاركة في تنمية الاقتصاد الجزائري

8-ترست بنك الجزائر Trust Bank Algeria

تأسس ترست بنك الجزائر في 30 ديسمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأسمال أولي 750 مليون دينار جزائري، والذي ارتفع إلى 5.2 مليار دينار جزائري في فيفري 2006 في سنة 2009 تقرر رفع رأس المال إلى 10 مليار دينار جزائري، ثم تم زيادة رأس مال البنك في فيفري 2012 إلى 13 مليار دينار جزائري.

7-الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط:

هو بنك جزائري تأسس في10 أوت1964 على أساس شبكة لصندوق تضامني بين الولايات والبلديات الجزائري، وتمثلت مهامه الأساسية في جمع أموال التوفير، منح القروض العقارية للخواص، تمويل المقاولين العموميين

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والخواص، وتمويل مؤسسات الإنجاز التي لها صلة بالبناء. وقد بلغ عدد وكالاته 15 مديرية جهوية موزعة على كامل التراب الجزائري.

ثانيا: أسلوب جمع البيانات

1-أداة الدراسة:لغرض الحصول البيانات والمعلومات لتنفيذ مقاصد الدراسة، تم الاعتماد على الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات الميدانية من عينة الدراسة. وتتضمن الاستبانه على قسمين:

القسم الأول: بين هذا القسم المتغيرات الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة من خلال (6) فقرات، والمتضمنة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، مدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنك).

القسم الثاني: بين هذا القسم متغيرات تتعلق بنظم الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الجزائرية عبر (3) أبعاد رئيسية لقياسها و(28) سؤالا.

كما بين هذا القسم أيضا متغيرات تتعلق بنظام الرقابة الداخلية وعلاقته بالمراجعة الداخلية ودوره في رفع كفاءة أداء البنوك عبر (11) سؤالا لقياسه.و قد استخدمت الطالبة مقياس ليكرت (LikertScale) الخماسي لبيان الالتزام بتطبيق نظام الرقابة الداخلية، وذلك من جهة نظر أفراد العينة، وقد خصص لكل حالة من الحالات وزن يتفق مع أهمية الحالة، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): مقياس ليكرت لاستبيان الدراسة

التصنيف	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة

2- أسلوب ووحدة المعاينة والتحليل:لقد تم استخدام أسلوب العينة الملائمة وهي العينة التي يتم اختيار وحدات العينة على أساس الملائمة من خلال توفر الأشخاص المراد توزيع الاستبانة عليهم من داخل البنوك التجارية .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتمثلت وحدة المعاينة والتحليل في الفئة الأكثر ارتباطا بإمكانية الحكم على متغير الدراسة (نظام الرقابة الداخلية) والتي تتمثل في موظفي الإدارة العليا والوسطى من المدراء، نواب المدير، رؤساء المصالح ، والمدققين الداخليين في البنوك محل الدراسة.

3- أساليب المعالجة الإحصائية: للإجابة على تساؤلات الدراسة ولغايات تحليل البيانات فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

-أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistique): حيث تم استخدام المتوسطات، النسب المئوية، التكرارات والانحرافات المعيارية لمعالجة البيانات الوصفية،وقد تم تقسيم فئات الوسط الحسابي اعتمادا على مقياس ليكرت الخماسي كالتالي:

(1-2.49/مستوى ضعيف)، (2.5-3.49/مستوى متوسط)، (3.5-5/مستوى عالي).

-اختبار كرونباخ ألفا Alpha's Cronbach : لتحديد معامل ثبات أداة القياس (إستبانة الدراسة) . بحيث يعتبر الحد الأدنى لقبول الاعتمادية هو 60%.

-تحليل التباينVariance Analysie – ANOVA: لاختبار الفرضية المتعلقة لمعرفة الفرو قات لمتوسطات الأبعاد وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

-اختبار مربع كايChi-Square test : وذلك لمعرفة العلاقة بين الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وطبيعة البنوك التي يشتغلون بها.

ثالثا: ثبات أداة الدراسة وصدقها

للتأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم عرضها بصورتها الأولية على عدد من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الاختصاص في المالية وذلك للتعرف على أرائهم حول استبانه الدراسة ومدى ملاءمتها للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، ولقد تم الأخذ بالملاحظات حول إعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء التعديلات المطلوبة وفقا لتوجيهات المحكمين. كما تم التأكد من ثبات استبانة حيث تم اختبار الاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة والاستبيان بشكل عام، باستخدام معامل ألفا كرونباخ الذي تتراوح قيمته نظريا بين الصفر(0) والواحد(1) وكلما اقتربت من الواحد دل ذلك على وجود ثبات عال، يطمئن على صدق أداة الدراسة، وعند تطبيق اختبار الثبات

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

على أسئلة الاستبيان، بلغت قيمة معامل ألف كرونباخ (0.919) وهي قيمة تطمئن على مصداقية أداة الدراسة، كما أن قيمة ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة تراوحت بين (0.711 و 0.873).

لقد كانت كل القيم أعلى من النسبة المقبولة والتي تتمثل في $\alpha \leq 60\%$. والجدول التالي يبين قيمة ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (3): قيمة كرونباخ ألفا لمتغيرات الدراسة

الأبعاد	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنك	من 1 إلى 7	7	0.739
تقييم نظام الرقابة الداخلية	من 8 إلى 28	21	0.873
نظام الرقابة الإدارية	من 8 إلى 14	7	0.831
نظام الرقابة المحاسبية	من 15 إلى 21	7	0.711
نظام الضبط الداخلي	من 22 إلى 38	7	0.747
علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية	من 29 إلى 35	7	0.872
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنك	من 36 إلى 39	4	0.728

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

المطلب الثاني: خصائص أفراد عينة الدراسة

بعد تقديم فكرة مختصرة عن مجتمع وعينة الدراسة ، ومجالها (البنوك العمومية والخاصة)، وبغرض توضيح أهم خصائصها، يمكن تقديم توصيفا للبيانات الديموغرافية لأفراد العينة، كما يلي:

يوضح الجدول التالي خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية.

الجدول رقم(4): خصائص عينة الدراسة حسب المتغيرات الشخصية والوظيفية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
العمر	]18-25] سنة	4	%7.1
	]25-40] سنة	36	%64.3
	أكثر من 40 سنة	16	%28.6
الدرجة العلمية	ثانوي	5	%8.9
	ليسانس	47	%83.9

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	ماجستير	4	%7.1
	دكتوراه	0	%0
التخصص العلمي	محاسبة	10	%17.9
	إدارة أعمال	6	%10.7
	مالية	24	%42.9
	إقتصاد	9	%16.1
	أخرى	7	%12.5
الوظيفة	مدير	3	%5.4
	نائب المدير	6	%10.7
	رئيس مصلحة	9	%16.1
	مدقق داخلي	13	%23.1
	أخرى	25	%44.6
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	18	%32.1
	من 5 إلى 10 سنوات	14	%25
	أكثر من 10 سنوات	24	%42.9
مدى المشاركة في اتخاذ القرارات	دائما	7	%12.5
	غالبا	9	%16.1
	أحيانا	21	%37.5
	نادرا	4	%7.1
	لا يتم على الإطلاق	15	%26.8
نوع البنك	عمومي	42	%75
	خاص	14	%25
المجموع		56	%100

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

من خلال النتائج الظاهرة في الجدول نجد الآتي:

-مثلت الفئة العمرية [18-25[سنة أقل نسبة قدرت ب 7.1% وكانت فئة [25-40[سنة قد مثلت النسبة الأكبر بمعدل 64.3%، وأخيرا فئة من 40 سنة فما أكثر كان لها معدل معتبر قدر ب 28.6%.

-لقد جاءت شريحة المتحصلين على الشهادة الجامعية "ليسانس" بأكبر نسبة تمثيل بين الموظفين بنسبة 83.9% وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الفئات الأخرى، حيث بلغت فئة المتحصلين على الشهادة الجامعية "ماجستير" بأقل نسبة تقدر ب 7.1%، وأخيرا تأتي فئة المتحصلين على شهادة " الدكتوراه" بنسبة معدومة ، ومن هذه النتائج يتضح لن أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة هم من المتعلمين مما يجعلهم قادرين على إبداء آراءهم حول نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-إن غالبية أفراد العينة درسوا تخصص المالية بنسة قدرت ب 42.9%، في حين أن أفراد العينة الذين درسوا تخصص اقتصاد قدّرت نسبتهم ب 16.1% من مجتمع الدراسة ، كما نجد بأن المتخصصين في المحاسبة يمثلون 17.9%، ونجد بأن المتخصصين في إدارة أعمال هم النسبة الأقل من مجموع أفراد العينة حيث يمثلون 10.7%، ومن هذه النتائج يتضح لنا البنوك التجارية تسعى إلى توفير مناصب لدوي الخبرة في التخصصات المالية بالدرجة الأولى لأن يساعدها في تحقيق ما تطمح إليه بواسطة موظفين في المجال المالي وكذلك المختصون في إدارة أعمال، وتستقبل أيضا أفراد من تخصصات أخرى.

- إن معظم أفراد العينة لا يشغلون وظائف هامة في البنوك التجارية ، بحيث مثلت أكبر نسبة لهم ب44.6%، و23.1%من أفراد العينة من رؤساء المصالح، وتليها مباشرة نسبة 10.7% من أفراد العينة يشغلون منصب نائب المدير، وأخيرا مثلت فئة المدراء أقل نسبة ب5.4%.

- لقد كانت النسبة الأكبر للفئة التي تبلغ سنوات خبرتها مع البنوك التجارية (من15 سنة فأكثر) بمقدار 42.9% ، تليها فئة (أقل من 5سنوات) بمقدار 32.1%، وقد كانت النسبة الأقل لفئة (من5 إلى 10 سنوات) بمقدار 25%.

- أما بالنسبة لمتغير المشاركة في اتخاذ القرارات في البنك، تبين أن ما نسبته 37.5% هم من يشاركون في اتخاذ القرارات أحيانا، وأن 26.8% هم ممن لا يتم مشاركتهم في اتخاذ القرارات، وتبين أيضا أن 12.5% من أفراد عينة الدراسة هم ممن يشاركون في اتخاذ القرارات بصورة دائمة، وأخيرا إن ما نسبته 7.1% من أفراد عينة الدراسة نادرا ما يشاركون في اتخاذ القرارات.

المبحث الثاني: نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

لقد تطرق هذا المبحث إلى التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث أنه تطرق إلى تحليل مستوى أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة والمقارنة بين المصارف العمومية والخاصة حول أبعاد نظام الرقابة الداخلية

المطلب الأول: مستوى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية والخاصة حسب عينة الدراسة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من أجل الوصول إلى إجابة عن التساؤل الآتي ما مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة ؟ سنقف على تصورات عينة الدراسة نحو تطبيق نظام الرقابة الداخلية من خلال التطرق إلى مستوى إدراك كل بعد من أبعاد نظام الرقابة الداخلية.

1-نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنك:

يبين الجدول الموالي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين كما يلي:

الجدول رقم (5): المتوسطات الحسابية ، والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنك

الرقم	العبارة	البنوك العمومية (n=42)			البنوك الخاصة(n=14)		
		المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري
1	يتسم نظام الرقابة الداخلية بالمرونة والقابلية للتعديل أي أن تكون المعايير والأساليب المتبعة قابلة للتلاؤم والتكيف مع ظروف العمل.	3.95	4 عالية	1.103	4.36	2 عالية	0.633
2	يتسم نظام الرقابة الداخلية بالسرعة في الكشف عن الانحرافات والمعوقات.	3.79	7 عالية	1.048	4.43	1 عالية	0.646
3	يتسم نظام الرقابة الداخلية بالموضوعية بعيدا عن الأحكام الشخصية.	3.83	6 عالية	0.986	4.21	4 عالية	0.579
4	يتناسب نظام الرقابة الداخلية مع طبيعة وحجم البنك.	3.93	5 عالية	0.894	4.29	3 عالية	0.611
5	يوفر نظام الرقابة الداخلية تأكيدا معقولا على عدالة القوائم المالية وأنها أعدت وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.	4.12	5 عالية	0.705	3.86	6 عالية	0.663
6	يهدف النظام الرقابي المطبق بالبنك إلى ضمان صحة ودقة المعلومات بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.	4.19	3 عالية	0.740	3.79	7 عالية	0.579

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

7	يوفر ضمانا كافيا للالتزام بسياسات البنك والضوابط المصرفية والمحاسبية المنظمة للعمل.	4.19	2 عالية	0.671	4.07	5 عالية	0.829
بعد نظام الرقابة الداخلية المطبق بالبنك ككل.		4.00	2 عالية	0.589	4.142	1 عالية	0.291

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

بالنسبة المصارف العمومية:يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(6) والتي تنص على " يهدف النظام الرقابي المطبق بالبنك إلى ضمان صحة ودقة المعلومات بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.19) وانحراف معياري (0.740) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(2) والتي تنص على " يتسم نظام الرقابة الداخلية بالسرعة في الكشف عن الانحرافات والمعوقات " بمتوسط حسابي قدره (3.79) وانحراف معياري (1.048).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الثاني من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.00) بانحراف معياري (0.589)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك العمومية على أهمية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل هذه البنوك.

بالنسبة البنوك الخاصة:يبين الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنوك الخاصة حيث جاءت الفقرة رقم(2) والتي تنص على " يتسم نظام الرقابة الداخلية بالسرعة في الكشف عن الانحرافات والمعوقات." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.43) وانحراف معياري (0.646) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(6) والتي تنص على " يهدف النظام الرقابي المطبق بالبنك إلى ضمان صحة ودقة المعلومات بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد" بمتوسط حسابي قدره (3.79) وانحراف معياري (0.579).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.142) بانحراف معياري (0.291) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك الخاصة على أهمية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخلها.

2-نظام الرقابة الإدارية:

يبن الجدول الموالي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين كما يلي:

الجدول رقم(6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الإدارية

الرقم	العبارة	البنوك العمومية(n=42)			البنوك الخاصة(n=14)		
		المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري
1	تقوم إدارة البنك بوضع هيكل تنظيمي واضح وفعال يحدد فيه المسؤوليات والسلطات لكافة الإدارات والأشخاص.	3.83	1 عالية	1.010	3.79	2 عالية	1.051
2	يتوفر البنك على العدد الكافي والملائم من الأفراد المسئولين عن تنفيذ أسس وقواعد نظام الرقابة داخل البنك.	3.55	3 عالية	1.152	3.71	3 عالية	0.825
3	يقوم البنك بتوفير برامج تدريبية متطورة وحديثة للموظفين بصفة مستمرة لتطوير كفاءتهم ومهارتهم.	3.48	4 متوسطة	1.042	3.86	1 عالية	1.099
4	يوجد نظام عادل للحوافز والترتيبات يثير حماس العاملين ويزيد من كفاءتهم داخل البنك.	3.14	7 متوسطة	1.241	3.57	5 عالية	0.938
5	تقوم إدارة البنك بتحديد نوع وكيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام.	3.69	2 عالية	1.070	3.57	6 عالية	0.756

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6	توجد معايير لقياس أداء العاملين من أجل مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له من أجل تحديد الانحرافات والأخطاء.	3.33	5 متوسطة	1.183	3.36	7 عالية	1.008
7	تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توكيل مهام متعارضة لموظف واحد.	3.29	6 متوسطة	1.175	3.64	4 عالية	1.216
بعد نظام الرقابة الإدارية ككل		3.472	6 متوسطة	0.819	3.642	6 عالية	0.608

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا غلى نتائج التحليل الإحصائي

بالنسبة للمصارف العمومية:يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الإدارية، حيث جاءت الفقرة رقم(1) والتي تنص على " تقوم إدارة البنك بوضع هيكل تنظيمي واضح وفعال يحدد فيه المسؤوليات والسلطات لكافة الإدارات والأشخاص. " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.83) وانحراف معياري (1.010) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(4) والتي تنص على " يوجد نظام عادل للحوافز والترتيبات يثير حماس العاملين ويزيد من كفاءتهم داخل البنك." بمتوسط حسابي قدره (3.14) وانحراف معياري (1.241).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب السادس من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.472) بانحراف معياري (0.819) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول متوسطة ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا يتراوح بين المتوسط والعالي حيث تمثلت العبارات التي لها درجة قبول عالية في توفر البنوك على هيكل تنظيمي واضح يحدد فيه السلطات والمسؤوليات بالإضافة إلى توفره على العدد الكافي والملائم من الأفراد المسئولين، أما العبارات التي لاقت قبول متوسط فتمحورت حول عدم وجود نظام عادل للحوافز يثير حماس العاملين ، إضافة إلى ذلك عدم وجود برامج تدريبية للموظفين، وهذا ما يفسر أن البنوك العمومية تعي أهمية نظام الرقابة الإدارية ولكن ليس لها رؤية وإستراتيجية واضحة ومنهجية فاعلة لتفعيل دور هذا النظام داخل البنوك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالنسبة للمصارف الخاصة:يبين الجدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة الإدارية في البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(3) والتي تنص على "يقوم البنك بتوفير برامج تدريبية متطورة وحديثة للموظفين بصفة مستمرة لتطوير كفاءتهم ومهارتهم.

" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.86) وانحراف معياري (1.099) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(6) والتي تنص على " توجد معايير لقياس أداء العاملين من أجل مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له من أجل تحديد الانحرافات والأخطاء" بمتوسط حسابي قدره (3.36) وانحراف معياري (1.008).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب السادس من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.642) بانحراف معياري (0.608)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك الخاصة على أهمية وفاعلية نظام الرقابة الإدارية داخل البنوك .

3-نظام الرقابة المحاسبية:

يبن الجدول الموالي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين كما يلي:

الجدول رقم(7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة المحاسبية

الرقم	العبارة	البنوك العمومية(n=42)			البنوك الخاصة(n=14)		
		المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري
1	يقوم البنك بتصميم دورات محاسبية ومستندية يراعي فيها البساطة والوضوح في السجل أو المستند.	3.76	7 عالية	0.932	3.71	6 متوسطة	0.825
2	يحرص البنك على ضرورة الفصل بين المهام وتحديد الاختصاصات أثناء تنفيذ العمليات المحاسبية.	3.83	6 عالية	0.935	3.93	3 عالية	0.616
3	يصدر البنك تعليمات خاصة	4.29	1	0.636	4.07	2	0.616

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	بوجوب إثبات العمليات فور حدوثها.		عالية			عالية	
4	يتم استخدام الأجهزة الآلية والإلكترونية الحديثة في تنفيذ العمليات المحاسبية.	4.05	5 عالية	0.909	4.21	1 عالية	0.579
5	يقوم البنك بإجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة والدفاتر والسجلات.	4.14	2 عالية	0.952	3.71	7 عالية	0.994
6	مسك الدفاتر المحاسبية والوثائق المحاسبية يكون من قبل أشخاص مؤهلين ويتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة والدراية والإلمام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.	4.07	4 عالية	0.808	3.86	4 عالية	0.770
7	يوفر النظام المحاسبي المعتمد من طرف البنك معلومات مالية كافية ومناسبة في الوقت المناسب للأشخاص المعنيين بذلك.	4.10	3 عالية	0.656	3.86	5 عالية	0.770
بعد نظام الرقابة المحاسبية		4.034	1 عالية	0.549	3.908	5 عالية	0.277

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

بالنسبة للبنوك العمومية: يبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة المحاسبية في البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(3) والتي تنص على " يصدر البنك تعليمات خاصة بوجوب إثبات العمليات فور حدوثها." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.29) وانحراف معياري (0.636) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(1) والتي تنص على "يقوم البنك بتصميم دورات محاسبية ومستندية يراعي فيها البساطة والوضوح في السجل أو المستند. " بمتوسط حسابي قدره (3.76) وانحراف معياري (0.932).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الأول من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.034) بانحراف معياري (0.549) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك العمومية على أهمية وفاعلية نظام الرقابة المحاسبية في البنوك.

بالنسبة للبنوك الخاصة:يبين الجدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الرقابة المحاسبية في البنوك الخاصة، حيث جاءت الفقرة رقم(4) والتي تنص على "يتم استخدام الأجهزة الآلية والإلكترونية الحديثة في تنفيذ العمليات المحاسبية. " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.21) وانحراف معياري (0.579) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(5) والتي تنص على " يقوم البنك بإجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة والدفاتر والسجلات." بمتوسط حسابي قدره (3.71) وانحراف معياري (0.994).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الخامس من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.908) بانحراف معياري (0.277) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنّ معظمها يشكل قبولا عاليا إلا العبارة الأولى والتي تنص على"يقوم البنك بتصميم دورات محاسبية ومستندية يراعي فيها البساطة والوضوح في السجل أو المستند."فلاقت درجة قبول متوسط، وهذا يبرز تركيز البنوك الخاصة على أهمية وفاعلية نظام الرقابة المحاسبية في البنوك الخاصة.

4-نظام الضبط الداخلي:

يبن الجدول الموالي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين كما يلي:

الجدول رقم(8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الضبط الداخلي

الرقم	العبارة	البنوك العمومية(n=42)			البنوك الخاصة(n=14)		
		المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري
1	يتخذ البنك إجراءات وقائية كافية للمحافظة على الأصول	4.38	1 عالية	0.795	4.36	1 عالية	0.633

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	والموجودات من السرقة أو الاختلاس والضياع والتلف						
2	يتوفر لدى البنك قسم خاص التفتيش يقوم من خلاله بالتفتيش المفاجئ من أجل التأكد من عدم مخالفة الأنظمة والإجراءات وحسن سير العمل داخل البنك.	4.26	2 عالية	0.912	4.07	5 عالية	0.829
3	يقوم البنك بالتأكد من أن الموارد والأدوات كافية والوقت متاح لإنجاز أهداف وحدة عمل الموظفين في البنك.	3.49	6 عالية	1.075	4.07	6 عالية	0.616
4	يقوم البنك بالتأكد من مدى توزيع المسؤوليات وتفويض السلطة وتوفيرها لأساس المساءلة والرقابة في البنك.	3.74	4 عالية	1.014	3.79	7 عالية	0.699
5	يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام	3.45	7 عالية	1.017	4.21	2 عالية	0.579
6	يتأكد البنك من أن أنشطة الرقابة موضوعة لتجنب المخاطر في البنك.	4.12	3 عالية	0.670	4.00	4 عالية	0.679
7	يقوم البنك بالتأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة.	3.57	5 عالية	1.129	4.14	3 عالية	0.535
بعد الضبط الداخلي		3.860	4 عالية	0.620	4.091	3 عالية	0.334

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

بالنسبة للبنوك العمومية:يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الضبط الداخلي في البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(1) والتي تنص على " يتخذ البنك إجراءات وقائية كافية للمحافظة على الأصول والموجودات من السرقة أو الاختلاس والضياع والتلف " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.38) وانحراف معياري (0.795)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(5) والتي تنص على " يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام " بمتوسط حسابي قدره (3.45) وانحراف معياري (1.017).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.860) بانحراف معياري (0.620) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا يتراوح بين المتوسط والعالي،حيث تمثلت العبارات التي لها درجة قبول عالية في قيام البنك بتصميم دورات محاسبية يراعي فيها البساطة والوضوح وحرص البنوك على الفصل بين الاختصاصات أثناء تنفيذ العمليات المحاسبية إضافة إلى توفر البنوك العمومية على نظام محاسبي كفء، أما العبارات التي لاقت درجة قبول متوسطة فتمحورت حول عدم إصدار البنوك تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها بالإضافة إلى ذلك عدم قيام البنوك بإجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة والدفاتر والسجلات وهذا ما يشير إلى أن البنوك العمومية لا تولي الاهتمام الكافي لنظم الضبط الداخلي

بالنسبة للبنوك الخاصة: يبين الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد نظام الضبط الداخلي في البنوك الخاصة، حيث جاءت الفقرة رقم(1) والتي تنص على " يتخذ البنك إجراءات وقائية كافية للمحافظة على الأصول والموجودات من السرقة أو الاختلاس والضياع والتلف " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.36) وانحراف معياري (0.633)، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(4) والتي تنص على "يقوم البنك بالتأكد من مدى توزيع المسؤوليات وتفويض السلطة وتوفيرها لأساس المساءلة والرقابة في البنك" بمتوسط حسابي قدره (3.79) وانحراف معياري (0.699).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.091) بانحراف معياري (0.334)، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك الخاصة على أهمية وفاعلية نظام الضبط الداخلي في البنوك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

5-المراجعة الداخلية:

يبن الجدول الموالي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين كما يلي:

الجدول رقم(9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد المراجعة الداخلية

الرقم	العبارة	البنوك العمومية(n=42)			البنوك الخاصة(n=14)		
		المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري
1	يتوفر لدى إدارة البنك قسم خاص بالمراجعة الداخلية.	3.88	4 عالية	1.041	4.21	4 عالية	0.579
2	يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة والموضوعية والكفاءة والاستقلالية.	3.81	7 عالية	1.042	4.00	5 عالية	0.679
3	تتوفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لدى المراجعين الداخليين بالبنك.	3.83	5 عالية	1.010	3.86	7 عالية	1.027
4	يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من صحة العمليات قبل تسجيلها في الوثائق المالية	3.83	6 عالية	0.961	3.93	6 عالية	0.730
5	يحترم المدقق الداخلي مبادئ المراجعة الداخلية المتعارف عليها.	3.95	3 عالية	0.764	4.29	2 عالية	0.611
6	يقوم قسم المراجعة بالتأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتأكد من عدم وجود أوجه للتلاعب أو المخالفات.	4.02	1 عالية	0.811	4.43	1 عالية	0.514
7	المهمة الأساسية للمراجع الداخلي هي التأكد من العمليات ومطابقتها لتعليمات إدارة البنك	4.00	2 عالية	0.765	4.29	3 عالية	0.469

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	وتوجيه لعاملين على الوجه السليم.						
بعد المراجعة الداخلية	3.904	3 عالية	0.730	4.143	2 عالية	0.285	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

بالنسبة للبنوك العمومية: يبين الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد المراجعة الداخلية في البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(6) والتي تنص على " يقوم قسم المراجعة بالتأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتأكد من عدم وجود أوجه للتلاعب أو المخالفات" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.02) وانحراف معياري (0.811) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(2) والتي تنص على "يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة والموضوعية والكفاءة والاستقلالية" بمتوسط حسابي قدره (3.81) وانحراف معياري (1.042).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.904) بانحراف معياري (0.730) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك العمومية على أهمية وفاعلية المراجعة الداخلية داخلها.

بالنسبة للبنوك الخاصة:يبين الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد المراجعة الداخلية في البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(6) والتي تنص على " يقوم قسم المراجعة بالتأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتأكد من عدم وجود أوجه للتلاعب أو المخالفات." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.43) وانحراف معياري (0.514) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(3) والتي تنص على " تتوفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لدى المراجعين الداخليين بالبنك" بمتوسط حسابي قدره (3.81) وانحراف معياري (1.042).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الثالث من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.904) بانحراف معياري (0.730) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك العمومية على أهمية وفاعلية المراجعة الداخلية داخل هذه البنوك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

6-دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك:

يبن الجدول الموالي المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثين كما يلي:

الجدول رقم(10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك

الرقم	العبارة	البنوك العمومية(n=42)			البنوك الخاصة(n=14)		
		المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط	الترتيب	الانحراف المعياري
1	يوفر النظام الرقابي المتبع داخل البنك مصدرا أكيدا للمعلومات بشأن مخاطر التحريفات الوارد حدوثها في القوائم المالية.	3.95	1 عالية	0.731	4.07	3 عالية	0.475
2	يقلل نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا بالبنك من حالات عجز السيولة.	3.45	3 عالية	1.041	3.79	4 عالية	0.699
3	يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا بالبنك على نسبة الربحية.	3.45	4 عالية	1.041	4.29	1 غالية	0.611
4	تتوافق الاحتياطات الإجبارية المكونة لدى البنك مع تعليمات البنك المركزي.	3.90	2 عالية	0.932	4.14	2 عالية	0.770
بعد دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك		3.690	5 عالية	0.715	4.071	4 عالية	0.385

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

بالنسبة للبنوك العمومية: يبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد بعد دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(1) والتي تنص على " يوفر النظام الرقابي المتبع داخل البنك مصدرا أكيدا للمعلومات بشأن مخاطر التحريفات الوارد حدوثها في القوائم المالية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري (0.731) ، وجاءت في المرتبة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأخيرة الفقرة رقم(3) والتي تنص على " يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا بالبنك على نسبة الربحية" بمتوسط حسابي قدره (3.45) وانحراف معياري (1.041).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب خامس من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (3.690) بانحراف معياري (0.715) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك العمومية على أهمية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق من خلال مساهمته في كفاءة أداء هذه البنوك.

بالنسبة للبنوك الخاصة: يبين الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات بعد دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك العمومية، حيث جاءت الفقرة رقم(3) والتي تنص على "يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا بالبنك على نسبة الربحية. " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.29) وانحراف معياري (0.611) ، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة رقم(2) والتي تنص على " يقلل نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا بالبنك من حالات عجز السيولة." بمتوسط حسابي قدره (3.79) وانحراف معياري (0.385).

ونلاحظ أن هذا البعد قد جاء بالترتيب الرابع من حيث الأهمية المعطاة له من قبل أفراد عينة الدراسة إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذا البعد (4.071) بانحراف معياري (0.385) ، ووفقا لمقياس الدراسة فإن هذا البعد يشير إلى نسبة قبول عالية ، كما نلاحظ من متوسط إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات هذا البعد أنها تشكل قبولا عاليا أيضا، وهذا يبرز تركيز البنوك العمومية على أهمية وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المطبق داخل هذه البنوك في مساهمته لرفع كفاءة أداء هذه البنوك.

المطلب الثاني: المقارنة بين المصارف العمومية والخاصة حول أبعاد نظام الرقابة الداخلية

الفرضية الرئيسية الأولى:"لا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) حول تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية بين البنوك التجارية العمومية والخاصة".

ولمعالجة هذه الفرضية نستخدم تحليل اختبار t test لأبعاد نظام الرقابة الداخلية تبعا لطبيعة البنوك

جدول رقم (11): تحليل اختبار t test لأبعاد نظام الرقابة الداخلية تبعا لطبيعة البنوك

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأبعاد	البنوك العمومية		البنوك الخاصة	
	قيمة t	مستوى الدلالة(sig)	قيمة t	مستوى الدلالة(sig)
نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنك	43.979	0.000	53.240	0.000
نظم الرقابة الإدارية	27.466	0.000	22.417	0.000
نظم الرقابة المحاسبية	47.611	0.000	52.609	0.000
نظم الضبط الداخلي	40.328	0.000	45.790	0.000
المراجعة الداخلية	34.653	0.000	54.254	0.000
دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك	33.438	0.000	39.522	0.000

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

بالنسبة للبنوك العمومية:

يبين الجدول رقم (11) أن كل أبعاد نظام الرقابة الداخلية جاءت مستوى دلالة tمساوية(0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α≥0.05) بحيث بلغت قيمة t لأبعاد نظام الرقابة الداخلية على التوالي(43.979، 27.466، 47.611، 10.328، 34.653، 33.438) وبهذا نقول أن كل أبعاد نظام الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك العمومية يتسم بالفاعلية.

بالنسبة للبنوك الخاصة:

يبين الجدول رقم (11) أن كل أبعاد نظام الرقابة الداخلية جاءت مستوى دلالة t مساوية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية (α≥0.05) بحيث بلغت قيمة t لأبعاد نظام الرقابة الداخلية على التوالي(53.240، 22.417، 52.609، 45.790، 54.254، 39.552) وبهذا نقول أن كل أبعاد نظام الرقابة الداخلية المطبقة في البنوك الخاصة يتسم بالفاعلية.

الجدول رقم (12): تحليل اختبار t test للعينتين مستقلتين لأبعاد نظام الرقابة الداخلية تبعا لطبيعة البنوك

الأبعاد	قيمة t	مستوى

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

		الدلالة(sig)
نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنك	-1,193	0,479
نظم الرقابة الإدارية	-0,712	-0.239
نظم الرقابة المحاسبية	1,117	0,270
نظم الضبط الداخلي	-1,771	0,084
المراجعة الداخلية	-1,749	0,086
دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك	-2,524	0,051

المصدر:من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يوضح هذا الجدول نتائج اختبار t test لأبعاد نظام الرقابة الداخلية تبعا لطبيعة البنوك (العامة والخاصة) حيث:

-بالنسبة إلى بعد نظام الرقابة الداخلية الإدارية تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) بين البنوك العمومية والخاصة، وذلك كون مستوى دلالة T جاءت مساوية لـ (-0.293) وهي أقل من مستوى دلالة ($0.05 \geq\alpha$)، وبهذا ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية العدمية التي تقضي بوجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) حول تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية بين البنوك التجارية العمومية والخاصة.

- بالنسبة إلى الأبعاد التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، والمراجعة الداخلية،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك) فقد جاء مستوى دلالة T لهذه الأبعاد أكبر من مستوى دلالة ($0.05 \geq\alpha$)، لذا تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq\alpha$) بين البنوك العمومية والخاصة، وبهذا تقبل الفرضية الصفرية أي أنهلا يوجد اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) حول تطبيق أبعاد الرقابة الداخلية بين البنوك التجارية العمومية والخاصة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثالث: تحليل الفروقات الإحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية حسب خصائص عينة الدراسة

سيتم في هذا المبحث تحليل الفروقات الإحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية والتي تعزى إلى الخصائص التالية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنك).

المطلب الأول: تحليل الفروق في إدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية للبنوك العمومية

تضمنت الفرضية الرئيسية الثانية: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية التالية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات)".

ولمعالجة هذه الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لكل عامل.

-تبعا لمتغير العمر:

الجدول رقم(13):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير العمر

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	4.591	2	2.296	9.275	0.001	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	9.653	39	0.248			
	المجموع	14.245	41				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	5.987	2	2.994	5.420	0.008	رفض الفرضيةH_0
	داخل المجموعات	21.530	39	0.552			
	المجموع	27.530	41				
نظام الرقابة	بين المجموعات	1.528	2	0.764	2.751	0.076	قبول

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المحاسبية							الفرضية H_0
	داخل المجموعات	10.832	39	0.278			
	المجموع	12.360	41				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	5.353	2	2.676	10.015	0.000	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	10.423	39	0.267			
	المجموع	15.776	41				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	2.619	2	1.309	2.653	0.83	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	19.248	39	0.493			
	المجموع	21.864	41				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	1.377	2	0.689	1.370	0.266	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	19.599	39	0.552			
	المجموع	2.976	41				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (13) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة المحاسبية، المراجعة الداخلية، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء)في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى العمر، حيث أن مستوى الدلالة لقيم Fكانت على التوالي(0.076، 0.83، 0.266) وهي أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة المحاسبية، المراجعة الداخلية،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى العمر.

كما أنه يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الضبط الداخلي) في

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

البنوك التجارية العمومية تعزى إلى العمر، حيث أن مستوى الدلالة لقيم Fكانت على التوالي (0.001، 0.008، 0.000) وهي أقل من ($\alpha \geq 0.05$) وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الضبط الداخلي) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى العمر.

-تبعا لمتغير الدرجة العلمية:

الجدول رقم(14):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير الدرجة العلمية

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	2.631	2	1.316	4.418	0.019	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	11.614	39	0.298			
	المجموع	14.245	41				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	5.438	2	2.719	4.800	0.014	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	22.092	39	0.566			
	المجموع	27.530	41				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	0.530	2	0.251	0.827	0.445	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	11.857	39	0.304			
	المجموع	12.360	41				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	3.375	2	1.687	5.307	0.009	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	12.401	39	0.318			
	المجموع	15.776	41				

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المراجعة الداخلية	بين المجموعات	0.227	2	0.114	0.205	0.816	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	21.637	39	0.555			
	المجموع	21.864	41				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	0.794	2	0.397	0.767	0.471	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	20.182	39	0.517			
	المجموع	20.976	41				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (14) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة المحاسبية، المراجعة الداخلية،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء)في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الدرجة العلمية، حيث أن مستوى الدلالة لقيم Fكانت على التوالي(0.445، 0.816، 0.471) وهي أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة المحاسبية، المراجعة الداخلية،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الدرجة العلمية.

كما أنه يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الضبط الداخلي) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الدرجة العلمية، حيث أن مستوى الدلالة لقيم Fكانت على التوالي (0.019، 0.014، 0.009) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الضبط الداخلي) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الدرجة العلمية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-تبعا لمتغير التخصص العلمي:

الجدول رقم(15):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير التخصص العلمي

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق	بين المجموعات	5.206	4	1.302	5.328	0.002	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	9.039	37	0.244			
في البنك	المجموع	14.245	41				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	3.317	4	0.829	1.267	0.300	قبول الفرضيةH_0
	داخل المجموعات	24.213	37	0654			
	المجموع	27.530	41				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	4.791	4	1.198	5.856	0.001	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	7.568	37	0.205			
	المجموع	12.360	41				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	2.574	4	0.644	1.804	0.149	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	13.201	37	0.357			
	المجموع	15.776	41				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	7.554	4	1.889	4.883	0.003	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	14.310	37	0.387			
	المجموع	21.864	41				

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	3.265	4	0.816	1.705	0.170	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	17.711	37	0.479			
	المجموع	20.976	41				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (15) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية(نظام الرقابة الإدارية،نظام الضبط الداخلي، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء)في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى التخصص العلمي، حيث أن مستوى الدلالة لقيم Fكانت على التوالي(0.300، 0.149، 0.170) وهي أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الإدارية، نظام الضبط الداخلي،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى التخصص العلمي.

كما أنه يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، ، نظام الرقابة المحاسبية، ، المراجعة الداخلية) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى التخصص العلمي، حيث أن مستوى الدلالة لقيم Fكانت على التوالي (0.002، 0.001، 0.003) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة المحاسبية، المراجعة الداخلية) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى التخصص العلمي.

-تبعا لمتغير الوظيفة:

الجدول رقم(16):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير الوظيفة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية	بين المجموعات	4.863	4	0.466	1.392	0.256	قبول الفرضيةH_0

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطبق	داخل المجموعات	12.382	37	0.335			
في البنك	المجموع	14.245	41				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	9.102	4	2.275	4.568	0.004	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	18.429	37	0.498			
	المجموع	27.530	41				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	1.093	4	0.273	0.898	0.475	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	11.366	37	0.304			
	المجموع	12.360	41				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	2.440	4	0.611	1.696	0.172	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	13.332	37	0.360			
	المجموع	15.776	41				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	2.466	4	0.617	1.176	0.337	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	19.398	37	0.524			
	المجموع	21.864	41				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	5.183	4	1.296	3.036	0.029	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	15.793	37	0.427			
	المجموع	20.976	41				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (16) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، ، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية)في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الوظيفة، حيث أن مستوى الدلالة لقيم Fكانت على التوالي(0.256، 0.475، 0.127،0.337) وهي أكبر من ($\alpha \geq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الوظيفة.

كما أنه يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة المحاسبية، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الوظيفة، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي (0.004، 0.029) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة المحاسبية، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الوظيفة.

-تبعا لمتغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم(17):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير الخبرة المهنية

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	2.492	2	1.246	4.134	0.024	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	11.753	39	0.301			
	المجموع	14.245	41				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	4.605	2	2.308	3.917	0.028	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	22.925	39	0.588			
	المجموع	27.530	41				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	1.875	2	0.937	3.487	0.040	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	10.485	39	0.269			
	المجموع	12.360	41				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	3.441	2	1.721	5.447	0.008	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	12.334	39	0.316			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	المجموع	15.776	41				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	0.880	2	0.440	0.817	0.449	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	20.984	39	0.538			
	المجموع	21.864	41				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	0.623	2	0.311	0.597	0.556	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	20.353	39	0.522			
	المجموع	20.976	41				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (17) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (المراجعة الداخلية، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء)في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخبرة المهنية، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي(0.449، 0.556) وهي أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (المراجعة الداخلية،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخبرة المهنية.

كما أنه يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخبرة المهنية، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي (0.024، 0.028، 0.040، 0.008) وهي أقل من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخبرة المهنية.

-تبعا لمتغير مدى المشاركة في اتخاذ القرارات:

الجدول رقم(18):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك العمومية تبعا لمتغير مدى المشاركة في اتخاذ القرارات

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	1.314	4	0.329	0.940	0.451	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	12.930	37	0.349			
	المجموع	14.245	41				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	11.222	4	2.805	6.365	0.001	رفض الفرضية H_0
	داخل المجموعات	16.308	37	0.441			
	المجموع	27.530	41				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	2.119	4	0.530	1.914	0.129	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	10.240	37	0.277			
	المجموع	12.360	41				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	1.811	4	0.453	1.200	0.327	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	13.964	37	0.277			
	المجموع	15.776	41				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	2.887	4	0.722	1.407	0.251	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	18.977	37	0.513			
	المجموع	21.864	41				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	1.194	4	0.299	0.558	0.694	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	19.782	37	0.535			
	المجموع	20.976	41				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (18) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك،نظام الرقابة المحاسبية، نظام

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء)في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى مدى اتخاذ القرارات داخل البنوك، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي(0.451، 0.129، 0.327، 0.251، 0.694) وهي أكبر من ($\alpha \geq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك،نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية،دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى تعزى إلى مدى اتخاذ القرارات داخل البنوك.

كما أنه يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك بعد نظام الرقابة الإدارية في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى مدى اتخاذ القرارات داخل البنوك، حيث أن مستوى الدلالة لقيمةFتساوي (0.001) وهي أقل من ($\alpha \geq 0.05$) وبهذا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقضي بوجود فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك بعد نظام الرقابة الإدارية في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى مدى اتخاذ القرارات داخل البنوك.

المطلب الثاني: تحليل الفروق في إدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية للبنوك الخاصة

تضمنت الفرضية الرئيسية الثالثة: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الخاصة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية التالية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات)".

ولمعالجة هذه الفرضية نستخدم تحليل التباين الأحادي لكل عامل.

الجدول رقم(19): نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير العمر

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	0.434	2	0.217	3.575	0.064	قبول الفرضيةH_0
	داخل المجموعات	0.668	11	0.061			
	المجموع	1.102	13				
نظام الرقابة	بين المجموعات	0.990	2	0.500	1.443	0.278	قبول

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الإدارية							الفرضية H_0
	داخل المجموعات	3.807	11	0.346			
	المجموع	4.806	13				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	0.021	2	0.011	0.118	0.890	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.983	11	0.089			
	المجموع	1.004	13				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	0.266	2	0.113	1.013	0.395	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.227	11	0.112			
	المجموع	1.453	13				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	0.226	2	0.113	1.492	0.267	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.835	11	0.076			
	المجموع	1.061	13				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	0.042	2	0.021	0.123	0.885	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.886	11	0.171			
	المجموع	1.929	13				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (19) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية، دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى العمر، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي(0.064، 0.278، 0.890، 0.395، 0.885،0.276) وهي أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية،دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى العمر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-تبعا لمتغير الدرجة العلمية:

عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية، دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الدرجة العلمية، كون أنه جميع أفراد عينة الدراسة لهم نفس الدرجة العلمية "ليسانس".

-تبعا لمتغير التخصص العلمي:

الجدول رقم(20): نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير التخصص العلمي

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	0.778	4	0.195	5.404	0.117	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.324	9	0.036			
	المجموع	1.102	13				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	1.462	4	0.365	0.983	0.463	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	3.344	9	0.372			
	المجموع	4.806	13				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	0.668	4	0.167	4.461	0.059	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.337	9	0.037			
	المجموع	1.004	13				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	0.464	4	0.116	1.054	0.432	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.990	9	0.110			
	المجموع	1.453	13				

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المراجعة الداخلية	بين المجموعات	0.145	4	0.036	0.357	0.833	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.916	9	0.102			
	المجموع	1.061	13				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	0.679	4	0.170	1.221	0.367	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.250	9	0.139			
	المجموع	1.929	13				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (20) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية)في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى التخصص العلمي، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي(0.117، 0.463، 0.059، 0.432، 0.833، 0.367) وهي أكبر من ($\alpha \geq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية،دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى التخصص العلمي.

-تبعا لمتغير الوظيفة:

الجدول رقم(21):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير الوظيفة

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	0.347	4	0.087	1.034	0.441	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.755	9	0.084			
	المجموع	1.102	13				

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	1.512	4	0.378	1.033	0.441	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	3.294	9	0.366			
	المجموع	4.806	13				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	0.342	4	0.087	1.192	0.378	قبول الفرضيةH_0
	داخل المجموعات	0.656	9	0.073			
	المجموع	1.004	13				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	0.460	4	0.115	1.042	0.437	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.656	9	0.110			
	المجموع	1.004	13				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	0.333	4	0.083	1.030	0.442	قبول الفرضيةH_0
	داخل المجموعات	0.728	9	0.081			
	المجموع	1.061	13				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	0.778	4	0.194	1.520	0.276	قبول الفرضيةH_0
	داخل المجموعات	1.151	9	0.128			
	المجموع	1.929	13				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (21) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية، دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الوظيفة، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي(0.441، 0.441، 0.378، 0.437، 0.442، 0.276) وهي أكبر من ($\alpha \geq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الوظيفة.

-تبعا لمتغير الخبرة المهنية:

الجدول رقم(22):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير الخبرة المهنية

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	0.064	2	0.032	0.341	0.718	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.038	11	0.094			
	المجموع	1.102	13				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	0.585	2	0.292	0.762	0.490	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	4.221	11	0.384			
	المجموع	4.806	13				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	0.127	2	0.063	0.795	0.476	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.878	11	0.080			
	المجموع	1.004	13				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	0.179	2	0.089	0.770	0.486	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.275	11	0.116			
	المجموع	1.453	13				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	0.343	2	0.121	1.633	0.239	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.818	11	0.074			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	المجموع	1.061	13				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	0.132	2	0.166	0.403	0.678	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.797	11	0.163			
	المجموع	1.929	13				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (22) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية، دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء)في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الخبرة المهنية، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي(0.718، 0.490، 0.476، 0.486، 0.239، 0.678) وهي أكبر من ($\alpha \leq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية،دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الخبرة المهنية.

-تبعا لمتغير مدى المشاركة في اتخاذ القرارات:

الجدول رقم(23):نتائج تحليل التباين الأحادي لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك الخاصة تبعا لمتغير مدى المشاركة في اتخاذ القرارات

الأبعاد	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة	النتيجة
نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك	بين المجموعات	0.121	4	0.030	0.279	0.885	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.981	913	0.109			
	المجموع	1.102	4				
نظام الرقابة الإدارية	بين المجموعات	1.264	9	0.316	0.803	0.533	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	3.542	13	0.394			

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	المجموع	4.806	4				
نظام الرقابة المحاسبية	بين المجموعات	0.388	9	0.097	0.417	0.304	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	0.616	13	0.068			
	المجموع	1.004	4				
نظام الضبط الداخلي	بين المجموعات	0.417	9	0.104	0.904	0.501	قبول الفرضيةH_0
	داخل المجموعات	1.037	13	0.115			
	المجموع	1.453	4				
المراجعة الداخلية	بين المجموعات	0.057	9	0.014	0.128	0.968	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.004	13	0.112			
	المجموع	1.061	4				
دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء	بين المجموعات	0.819	9	0.205	1.661	0.242	قبول الفرضية H_0
	داخل المجموعات	1.109	13	0.123			
	المجموع	1.929	4				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

يتبين من الجدول رقم (23) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \geq 0.05$) لإدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، المراجعة الداخلية، دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى مدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك، حيث أن مستوى الدلالة لقيم F كانت على التوالي(0.885، 0.553، 0.304، 0.501، 0.968، 0.242) وهي أكبر من ($\alpha \geq 0.05$) وبهذا نقبل الفرضية الصفرية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لأبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية (نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنوك، نظام الرقابة الإدارية، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي،

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المراجعة الداخلية،دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الأداء) في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى مدى المشاركة في اتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: المقارنة بين خصائص أفراد عينة البنوك العمومية والخاصة

الفرضية الرئيسية الرابعة: " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين طبيعة البنوك والخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (عمرهم، درجتهم العلمية، تخصصهم العلمي، وظيفتهم، خبرتهم المهنية، مدى مشاركتهم في اتخاذ القرارات داخل البنك).

ولمعرفة ما إذا كانت توجد هناك علاقة بين طبيعة البنوك التجارية وخصائص أفراد عينة الدراسة تم استخدام اختبار Chi-Square test.

الجدول رقم (24): نتائج العلاقة بين نوع البنك وخصائص أفراد عينة الدراسة

المتغير	قيمة مربع كاي Chi-Square Value	درجة الحرية DF	الدلالة الإحصائية Sig (2-sided)
العمر	1.926	2	0.382
الدرجة العلمية	3.574	2	0.167
التخصص العلمي	2.777	4	0.596
الوظيفة	7.014	4	0.135
الخبرة المهنية	0.392	2	0.822
مدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنك	2.967	4	0.563

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

الجدول رقم (25): خصائص أفراد عينة البنوك العمومية والخاصة

المتغير	الفئة	البنوك العمومية		البنوك الخاصة		المجموع
		العدد	%	العدد	%	
العمر	]18-25] سنة	3	7.1	1	7.1	4
	]25-40] سنة	25	59.5	11	78.6	36
	أكثر من 40 سنة	14	33.3	2	14.3	16

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	المجموع	42	100	14	100	56
الدرجة العلمية	ثانوي	5	11.9	0	0	5
	ليسانس	33	78.6	14	100	47
	ماجستير	4	9.5	0	0	4
	دكتوراه	0	0	0	0	0
	المجموع	42	100	14	100	56
التخصص العلمي	محاسبة	9	21.4	1	7.1	10
	إدارة أعمال	4	9.5	2	14.3	6
	مالية	16	38.1	8	57.1	24
	اقتصاد	7	16.7	2	21.4	9
	أخرى	6	14.3	1	7.1	7
الوظيفة	المجموع	42	100	14	100	56
	مدير	1	2.4	2	14.3	3
	نائب المدير	3	7.1	3	21.4	6
	رئيس مصلحة	8	19	1	7.1	9
	مدقق داخلي	9	21.4	4	28.6	13
	أخرى	21	50	4	28.6	25
	المجموع	42	100	14	100	56
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	14	33.3	4	28.6	18
	من 5 إلى 10 سنوات	11	26.2	3	21.4	14
	أكثر من 10 سنوات	17	40.5	7	50	24
	المجموع	42	100	14	100	56
مدى المشاركة في اتخاذ القرارات	دائما	5	11.9	2	14.3	7
	غالبا	5	11.9	4	28.6	9
	أحيانا	16	38.1	5	35.7	21
	نادرا	3	7.1	1	7.1	4
	لا يتم على الإطلاق	13	31	2	14.3	56
	المجموع	42	100	14	100	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على نتائج التحليل الإحصائي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يتضح لنا من خلال الجدولين (24)و(25) ما يلي:

-العمر:

يتضح لنا من الجدول رقم (24) أن مستوى دلالة قيمة (α = 0.382) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05≥α) .وبناءا علية تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية تبين عمر أفراد عينة الدراسة وطبيعة البنوك الذي يشتغلون فيها، أي أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في الفئات العمرية لأفراد العينة بين البنوك العامة والبنوك الخاصة.

ومن خلال الجدول رقم(25)يتبين لنا:

-أن أفراد عينة البنوك العمومية تتراوح أعمارهم بين [25-40[سنة حيث أنها مثلت النسبة الأكبر بمقدار 59.5% وكذلك 33.3% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 40 سنة فما أكثر، وقد مثلت النسبة الأقل للفئة التي تتراوح من [18-25[سنة بنسبة 7.1%.

- أما بالنسبة لأفراد عينة البنوك الخاصة فتتراوح أعمارهم بين [25-40[سنة حيث أنها مثلت النسبة الأكبر بنسبة 78.5% ، وكذلك 14.3% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من 40سنة فما أكثر، وقد مثلت النسبة الأقل للفئة التي تتراوح من[18-25[سنة بنسبة 7.1% مما يوضح اهتمام البنوك العمومية والخاصة بالفئة الشبابية ، ومحاولة استغلال حماسهم وطاقاتهم لتسيير أعمال الإدارة.

- الدرجة العلمية:

يتضح لنا من الجدول رقم (24) أن مستوى دلالة قيمة (α = 0.167)وهي أكبر من مستوى الدلالة(0.05≥α) وبناءا عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدرجة العلمية لأفراد عينة الدراسة وطبيعة البنوك الذي يشتغلون فيها ، أي أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في الدرجة العلمية لأفراد العينة بين البنوك العمومية والخاصة.

ومن خلال الجدول رقم (25) يتبين لنا:

-أن جميع أفراد عينة البنوك الخاصة كانوا من الحاملين للشهادة الجامعية " ليسانس" حيث بلغت نسبتها 100%.

- أما بالنسبة لأفراد عينة البنوك العمومية فقد كانت موزعة كالتالي: 11.9% منهم ثانوي، 78.6%منهم حملة الشهادة الجامعية " ليسانس" و9.5% من حملة الشهادة الجامعية " ماجستير".

- التخصص العلمي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

يتبين لنا من الجدول رقم (24) أن مستوى دلالة قيمة (α=0.569) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α≥0.05) وبناءا عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة وطبيعة البنوك الذي يشتغلون فيها، أي أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في الخبرة العلمية بين البنوك العمومية والخاصة.

ومن خلال الجدول رقم (25) يتبين لنا:

-أن غالبية أفراد عينة البنوك العمومية درسوا تخصص مالية، محاسبة ، واقتصاد حيث أنه كانت نسبتهم كالآتي:(مالية: 38.1%، محاسبة 21.4%، اقتصاد 16.7%) بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك العمومية تتيح الفرصة أمام فروع أخرى بنسبة 14.3% وفرع إدارة أعمال بنسبة 9.5%.

-أما بالنسبة لأفراد عينة البنوك الخاصة درسوا التخصص مالية بنسبة 57.1% واقتصاد بنسبة 21.4%، وإدارة أعمال بنسبة 14.3% ، أما بالنسبة لفرع المحاسبة وبقية الفروع الأخرى فقد مثلت بنسبة 7.1% .

ومما سبق يتضح لنا أن البنوك العمومية والخاصة تسعى كليهما إلى توفير مناصب لدوي الخبرة في التخصصات المالية بالدرجة الأولى ، لأن ذلك سيساعدهما في ما تطمح إليه بواسطة موظفين في المجال المالي وكذلك المختصون في إدارة أعمال وتستقبل أيضا أفراد من تخصصات أخرى.

- الوظيفة:

يتبين لنا من الجدول رقم (24) أن مستوى دلالة قيمة (α=0.135) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α≥0.05) وبناءا عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الوظيفة لأفراد عينة الدراسة وطبيعة البنوك الذي يشتغلون فيها، أي أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في الوظيفة بين البنوك العمومية والخاصة.

ومن الجدول رقم(26) يتبين لنا:

-أن معظم أفراد عينة الدراسة في البنوك العمومية لا يشغلون وظائف هامة حيث مثلت نسبتهم ب50%، وأن نسبة 21.4% يشغلون منصب مدقق داخلي و19% لفئة رؤساء المصالح وكانت أقل نسبة لفئة المدراء بنسبة تقدر ب 2.4% .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-أن معظم أفراد عينة الدراسة في البنوك الخاصة لا يشغلون وظائف هامة حيث مثلت أكبر نسبة لفئتي المدققين الداخليين بنسبة 28.6% وفئة مناصب أخرى بنفس النسبة وتليها مباشرة فئتي نواب المدير بنسبة 21.4% وفئة المدراء بنسبة 14.3% ومثلت أقل نسبة لفئة رؤساء المصالح بنسبة تقدرب7.1%.

-الخبرة المهنية:

يتبين لنا من الجدول رقم (24) أن مستوى دلالة قيمة (α=0.822) وهي أكبر من مستوى الدلالة(α≥0.05)وبناءا عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تقضي بعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة وطبيعة المصارف التي يشتغلون فيها، أي أنه ليست هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في الخبرة المهنية بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة.

ومن خلال الجدول رقم (25) يتبين لنا:

-أن الخبرة المهنية لأفراد عينة البنوك العمومية كانت متفاوتة، حيث أن 40.5% كانت خبرتهم أكثر من10 سنوات، و26.2% كانت خبرتهم من 5إلى أقل من 10 سنوات، و 33.3% فقد كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات.

-أما بالنسبة لأفراد عينة البنوك الخاصة فقد كانت خبرتهم المهنية موزعة كالتالي 18% خبرتهم أقل من 5سنوات، 14% منهم تراوحت خبرتهم من5 إلى أقل من 10 سنوات، و24% فاقت خبرتهم 10 سنوات.

مما يوضح كبر عمر الإطارات في البنوك العمومية والخاصة يمكن أن يرجع إلى تركيز البنوك التجارية على الخبرة المهنية كأساس للترقية وشرط لنيل المناصب العليا.

-مدى المشاركة في اتخاذ القرارات:

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(24) أن مستوى دلالة قيمة (α = 0.563) وهي أكبر من مستوى الدلالة (α≥ 0.05) ،وبناءا عليه تم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة التي تقضي بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى المشاركة في اتخاذ القرارات لأفراد عينة الدراسة وطبيعة البنوك التي يشتغلون فيها، أي أن هناك اختلافات ذات دلالة إحصائية في مدى المشاركة في اتخاذ القرارات بين البنوك العمومية والخاصة.

من خلال الجدول رقم (25) يتبين لنا:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

-أن مدى المشاركة في اتخاذ القرارات لأفراد عينة البنوك العمومية كانت متفاوتة، حيث أن 38.1% من أفراد العينة أحيانا ما يشاركون في اتخاذ القرارات و31% لا يتم على الإطلاق مشاركتهم في اتخاذ القرارات و11.9% من أفراد عينة الدراسة هم ممن يشاركون في اتخاذ القرارات بصورة دائمة، أما ما نسبته 7.1% من أفراد عينة الدراسة نادرا ما يشاركون في اتخاذ القرارات.

-أما بالنسبة لأفراد عينة البنوك الخاصة فقد مثلت أكبر نسبة 56% ممن لا يتم على الإطلاق المشاركة في اتخاذ القرارات و7% من أفراد العينة يتم مشاركتهم في اتخاذ القرارات بصفة دائمة و9% غالبا ما يشاركون في اتخاذ القرارات و21% أحيانا ما يتم مشاركتهم في اتخاذ القرارات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى بيان منهجية الدراسة وخصائص عينة الدراسة و الإجابة على التساؤلات الرئيسية والفرعية للدراسة بالإضافة إلى تحليل النتائج واختبار الفرضيات الرئيسية للدراسة عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي من خلال معرفة مستوى تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية والخاصة عن طريق حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية وتحليل الفروقات حول أبعاد نظام الرقابة الداخلية عن طريق استخدام تحليل التباين، بالإضافة إلى استخدام اختبار مربع كاي وذلك لمعرفة العلاقة بين الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وطبيعة البنوك التي يشتغلون بها. وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج سنقوم بذكرها بالتفصيل في الخاتمة العامة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خاتمة

تكمن أهمية نظام الرقابة الداخلية في البنوك باعتباره وظيفة رئيسية هدفها مساعدة الإدارة في القيام بوظائفها على أكمل وجه، فمن خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات سنقوم بذكرها في النقاط التالية:

النتائج العامة للدراسة:

يمكن استخلاص مجموعة من النتائج المتوصل إليها من خلال دراستنا، ونوجزها فيما يلي:

- إن نظام الرقابة الداخلية هو خطة تنظيمية تتخذه الإدارة من أجل إعطاء رأي معقول عن مدى الالتزام بالقوانين والتشريعات الإدارية الموضوعة، فعالية وكفاءة العمليات، والتأكد من دقة ومصداقية البيانات المالية ومدى الاعتماد عليها.
- يساعد نظام الرقابة الداخلية السليم على اكتشاف الأخطاء وحالات الغش في بدايتها مما يساعد على تصحيحها في البداية وبالتالي تقليل الخسائر.
- يتكون نظام الرقابة المحاسبية من مجموعة من النظم محاسبية، إدارية، ونظم الضبط الداخلي بحيث عندما تتفاعل هذه النظم مع بعضها البعض يستطيع النظام المطبق بالبنك أو أي مؤسسة كانت أن يحقق أهدافه المرسومة.

- تعتبر المراجعة الداخلية وظيفة مهمة في أي مؤسسة كانت لما لها من أثر في تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال إعطاء نصائح وإرشادات لمتخذي القرارات.

- مستوى تطبيق نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الخاصة والعمومية من وجهة نظر عينة الدراسة كان عال.

- مستوى تطبيق نظام الرقابة الإدارية من وجهة نظر عينة الدراسة كان عال بالنسبة للبنوك الخاصة ومتوسط بالنسبة للبنوك العمومية.

- مستوى تطبيق نظام الرقابة المحاسبية من وجهة نظر عينة الدراسة كان عال بالنسبة للبنوك الخاصة والبنوك العمومية أيضا.

- مستوى تطبيق نظام الضبط الداخلي من وجهة نظر عينة الدراسة كان عال بالنسبة للبنوك الخاصة وكذلك بالنسبة للبنوك العمومية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- مستوى تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك التجارية الخاصة والعمومية من وجهة نظر عينة الدراسة كان عال.

- يتسم نظام الرقابة الداخلية بالفاعلية في البنوك التجارية الخاصة والعمومية من حيث (نظم الرقابة الإدارية، نظم الرقابة المحاسبية، ونظم الضبط الداخلي).

- تبين وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) حول تطبيق نظام الرقابة الإدارية بين البنوك التجارية العمومية والخاصة.

- تبين عدم وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05\geq\alpha$) حول تطبيق أبعاد نظام الرقابة الداخلية التالية بين البنوك التجارية العمومية والخاص(نظام الرقابة الداخلية المطبق في البنك، نظام الرقابة المحاسبية، نظام الضبط الداخلي، والمراجعة الداخلية، دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك).

- تبين وجود فروقات حول إدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العمومية تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك).

- تبين عدم وجود فروقات حول إدراك أبعاد نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الخاصة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة (العمر، الدرجة العلمية، التخصص العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية، ومدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنوك).

- أظهرت الدراسة بأنه ليست هناك علاقة بين الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة وطبيعة البنوك التي تنتمي إليها (البنوك العمومية والخاصة).

التوصيات:

وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها من الإطار النظري للدراسة وكذلك من واقع التحليل الإحصائي للبيانات، تم الخروج بالتوصيات التالية:

- يجب على الإدارة التنفيذية أن تحرص على تطبيق فصل المهام وعدم توكيل مهام متعارضة للموظفين.

- ضرورة وجود نظام عادل للحوافز يثير حماس العاملين ويزيد من كفاءتهم داخل البنوك التجارية.

- يجب أن يكون الهدف الأساسي لأي نظام رقابي هو ضمان صحة المعلومات بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- يجب أن يتوفر لدى أي بنك خطة تنظيمية واضحة تحدد فيها المسؤوليات والسلطات لكافة الإدارات والأشخاص.
- ضرورة توفير برامج تدريبية متطورة وحديثة للموظفين بصفة مستمرة لتطوير كفاءتهم ومهاراتهم.
- يجب أن يكون لأي بنك وحدة مستقلة تتمثل في المراجعة الداخلية.

أفاق الدراسة:

- نظام الرقابة الداخلية ودوره في تقييم الأداء المالي في البنوك.
- دور نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

أولا: الكتب

01-أحمد حلمي جمعة، **المدخل الحديث لتدقيق الحسابات**، دار الصفاء، عمان، 2000.

02-حسين جميل البديري، **مدخل محاسبي وإداري**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2005.

03-خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)**،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة السابعة، 2014.

04-خالد أمين عبد الله، **تدقيق الحسابات**، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، الطبعة الأولى،2014.

05-خالد أمين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

06-خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية (في القطاع العام والخاص)**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

07-رضا خلاصي، **مرام المراجعة الداخلية للمؤسسة**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.

08-زهير الحدرب، **علم تدقيق الحسابات**، دار البداية، عمان الطبعة الأولى، 2001.

09-سعاد نائف برنوطي، **إدارة الموارد البشرية**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001.

10-عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، **أساسيات العمل المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2015.

11-عبد الرزاق سالم الرحاحلة وناصر جمال خضور، **مفاهيم حديثة في الرقابة الإدارية**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الطبعة الأولى، 2012.

12-عبد السلام لفته سعيد، **إدارة المصارف (وخصوصية العمل المصرفي)**، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2013.

13-عطا الله أحمد سويلم الحسبان، **الرقابة والتدقيق (في بيئة تكنولوجيا المعلومات)**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

14-عبد الفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافري، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

15-عبد الفتاح محمد الصحن وسمير كامل، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2001.

16-عبد الوهاب نصر وشحاتة السيد شحاتة، **دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية (وفقا لأحدث المعايير الدولية الأمريكية)**، دار التعليم الجامعي، 2014.

17-غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصرة**، دار المسيرة ، عمان، الطبعة الثانية، 2009.

18-فتحي رزق السوافري وأحمد عبد المالك محمد، **الرقابة والمراجعة الداخلية**، الدار الجامعية، للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

19-كمال الدين مصطفى الدهراوي وأحمد السيد سرايا، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الحديث الجامعي، الإسكندرية، 2006.

20-محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، **المراجعة وتدقيق الحسابات (الإطار النظري والممارسات التطبيقية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

21-محمد فضل مسعد وخالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

22-مصطفى عيسى خضير، **المراجعة (المفاهيم والمعايير والإجراءات)**، مطابع جامعة ملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 1996.

23-مصطفى صالح سلامة ،**مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية**، دار البداية، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

24-مصطفى يوسف كافي، **تدقيق الحسابات (في ظل البيئة الإلكترونية واقتصاد المعرفة)**، دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2014.

25-محمود السيد الناغي، **المنهج المحاسبي في البنوك التجارية (التأصيل وإطار التطبيق)**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

26-محمود عبد الفتاح رضوان، **تقييم أداء المؤسسة (في ظل معايير الأداء المتوازن)**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2012.

27-نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009.

ثانيا:المذكرات والرسائل الجامعية

28-برابح بلال، **تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير، جامعة أمحمد بوقرة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2015.

29-بوطورة فضيلة، **دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد بوضياف، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2007.

30-عيد عباد مناور الرشيد، **تقييم فعالية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية**، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، 2010.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

تحية واحتراما،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة كمتطلب تكميلي لنيل درجة الماستر في إدارة مالية بعنوان: **دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية**

الباحثة: بونور سلوى –كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير –

نرجو من سيادتكم الإجابة عن هذه الأسئلة بملء الاستبيان بوضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة كما نحيطكم علما أن هذه المعلومات هي معلومات سرية تستعمل فقط في أغراض هذه الدراسة.

القسم الأول: المعلومات الشخصية

1 ـ العمر:

[18-25[سنة ☐ [25-40[سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

2 ـ الدرجة العلمية:

ثانوي ☐ ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

3 ـ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ إدارة أعمال ☐ مالية ☐ اقتصاد ☐ أخرى ☐ حددها ...

4 ـ الوظيفة:

مدير ☐ نائب المدير ☐ رئيس مصلحة ☐ مدقق داخلي ☐ أخرى ☐ حددها ...

5 ـ الخبرة المهنية:

أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ أكثر من 10 سنوات ☐

السنة الجامعية 2017/2016

قلم الجزائر | WWW.DZPEN.COM

مدى المشاركة في اتخاذ القرارات داخل البنك:

دائما ☐ غالبا ☐ أحيانا ☐ نادرا ☐ لا يتم على الإطلاق ☐

القسم الثاني: دراسة وتقييم فعالية الرقابة الداخلية

الرقم	أولا: دراسة نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا في البنك:	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
01	يتسم نظام الرقابة الداخلية بالمرونة والقابلية للتعديل أي أن تكون المعايير والأساليب المتبعة قابلة للتلاؤم والتكيف مع ظروف العمل.					
02	يتسم نظام الرقابة الداخلية بالسرعة في الكشف عن الانحرافات و المعوقات.					
03	يتسم نظام الرقابة الداخلية بالموضوعية بعيدا عن الأحكام الشخصية.					
04	يتناسب نظام الرقابة الداخلية مع طبيعة وحجم البنك.					
05	يوفر نظام الرقابة الداخلية تأكيدا معقولا على عدالة القوائم المالية وأنها أعدت وفقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها.					
06	يهدف النظام الرقابي المطبق بالبنك إلى ضمان صحة ودقة المعلومات بالإضافة إلى تحقيق الكفاءة و الفعالية في استخدام الموارد.					
07	يوفر ضمانا كافيا للالتزام بسياسات البنك والضوابط المصرفية والمحاسبية المنظمة للعمل.					
	ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية بالبنك					
	أ ـ من حيث نظم الرقابة الإدارية:					
08	تقوم إدارة البنك بوضع هيكل تنظيمي واضح وفعال يحدد فيه المسؤوليات والسلطات لكافة الإدارات والأشخاص.					
09	يتوفر البنك على العدد الكافي والملائم من الأفراد المسئولين عن تنفيذ أسس وقواعد نظام الرقابة داخل البنك.					
10	يقوم البنك بتوفير برامج تدريبية متطورة وحديثة للموظفين بصفة مستمرة لتطوير كفاءتهم ومهارتهم.					
11	وجود نظام عادل للحوافز والترتيبات يثير حماس العاملين ويزيد من كفاءتهم داخل البنك					
12	تقوم إدارة البنك بتحديد نوع وكيفية القيام بالعملية داخل كل مديرية مما يسمح بعدم تداخل المهام.					
13	توجد معايير لقياس أداء العاملين من أجل مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له من أجل تحديد الانحرافات والأخطاء.					
14	تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق مبدأ فصل المهام وعدم توكيل مهام					

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

	متعارضة لموظف واحد.					
	ب ـ من حيث نظم الرقابة المحاسبية:					
15	يقوم البنك بتصميم دورات محاسبية ومستندية يراعي فيها البساطة والوضوح في السجل أو المستند.					
16	يحرص البنك على ضرورة الفصل بين المهام وتحديد الاختصاصات أثناء تنفيذ العمليات المحاسبية.					
17	يصدر البنك تعليمات خاصة بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها.					
18	يتم استخدام الأجهزة الآلية والالكترونية الحديثة في تنفيذ العمليات المحاسبية.					
19	يقوم البنك بإجراء مطابقة دورية بين الكشوف الواردة من الخارج وبين الأرصدة والدفاتر والسجلات.					
20	مسك الدفاتر المحاسبية والوثائق المحاسبية يكون من قبل أشخاص مؤهلين ويتمتعون بدرجة عالية من الكفاءة والخبرة والدراية والإلمام بالقواعد المحاسبية المتعارف عليها.					
21	يوفر النظام المحاسبي المعتمد من طرف البنك معلومات مالية كافية ومناسبة في الوقت المناسب للأشخاص المعنيين بذلك.					
	ج ـ من حيث الضبط الداخلي:					
22	يتخذ البنك إجراءات وقائية كافية للمحافظة على الأصول والموجودات من السرقة أو الاختلاس والضياع والتلف.					
23	يتوفر لدى البنك قسم خاص بالتفتيش يقوم من خلاله بالتفتيش المفاجئ من أجل التأكد من عدم مخالفة الأنظمة والإجراءات وحسن سير العمل داخل البنك.					
24	يقوم البنك بالتأكد من أن الموارد والأدوات كافية والوقت متاح لإنجاز أهداف وحدة عمل الموظفين في البنك.					
25	يقوم البنك بالتأكد من مدى توزيع المسؤوليات وتفويض السلطة وتوفيرها لأساس المساءلة والرقابة في البنك.					
26	يقوم البنك بالتأكد من مدى توافق الأهداف التي وضعتها الإدارة للأقسام المختلفة.					
27	يتأكد البنك من أن أنشطة الرقابة موضوعة لتجنب المخاطر في البنك.					
28	يقوم البنك بالتأمين على الموظفين الذين بحوزتهم عهد نقدية أو بضائع أو أوراق مالية أو تجارية أو غيرها ضد خيانة الأمانة.					
	ثالثا: علاقة المراجعة الداخلية بنظام الرقابة الداخلية					
29	يتوفر لدى إدارة البنك قسم خاص بالمراجعة الداخلية.					
30	يتمتع المراجع الداخلي بالنزاهة والموضوعية والكفاءة والاستقلالية.					
31	تتوفر المؤهلات العلمية والعملية الكافية لدى المراجعين الداخليين بالبنك.					

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

32	يقوم المراجع الداخلي بالتحقق من صحة العمليات قبل تسجيلها في الوثائق المالية.					
33	يحترم المدقق الداخلي مبادئ المراجعة الداخلية المتعارف عليها.					
34	يقوم قسم المراجعة من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتأكد من عدم وجود أوجه للتلاعب أو المخالفات.					
35	المهمة الأساسية للمراجع الداخلي هي التأكد من العمليات ومطابقتها لتعليمات إدارة البنك وتوجيه العاملين على الوجه السليم.					
	رابعا: دور نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة أداء البنوك					
36	يوفر النظام الرقابي المتبع داخل البنك مصدرا أكيدا للمعلومات بشأن مخاطر التحريفات الوارد حدوثها في القوائم المالية.					
37	يقلل نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا بالبنك من حالات عجز السيولة.					
38	يؤثر نظام الرقابة الداخلية المطبق حاليا بالبنك على نسبة الربحية.					
39	تتوافق الاحتياطات الإجبارية المكونة لدى البنك مع تعليمات البنك المركزي.					

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر